

الاجتهاد الجماعي ومدى حجيته

الدكتور/ هلال فوزي عامر السباعي*

المخلص:

إن الاجتهاد في الإسلام أقوى دليل على أن ديننا الحنيف هو الدين الشامل الخالد الوحيد الذي يساير ركب الحضارة الإنسانية عبر العصور والأجيال، ويرحب بكل التغيرات الطارئة والمشاكل الناجمة من تجدد الظروف والمصالح، على اختلاف المجتمعات الإنسانية في مشارق الأرض ومغاربها، ويعرض لها حلولاً مناسبة في ضوء الأحكام الكلية والأصول الثابتة من الكتاب والسنة، وعلى المجتهد بذل وسعه العلمي المنهجي للموائمة بين النصوص الشرعية والواقع المعاصر للأمة، وإن تحصيله واجب بالنسبة للأمة، وهو من فروض الكفايات التي يترتب على وجودها قيام مصالحها العامة، وباب الاجتهاد مفتوح في كل زمان ومكان ولا صحة لدعوى غلق باب الاجتهاد في أي عصر، فليس لأحد أن يمنع فضل الله على عباده، ورحم الله الإمام ابن القيم حين قال: "وجزى الله من أعان الإسلام ولو بشرط كلمة".

الكلمات المفتاحية: الاجتهاد - الجماعي - مدى حجيته.

*أستاذ أصول الفقه المساعد - جامعة الأزهر - كلية الشريعة والقانون بدمهور.



Collective Diligence and its Evidential Value

Dr. Hilal Fawzy Amer El-Sebiey*

Abstract:

Diligence (AL ijthad) in Islam is the strongest evidence that our true religion is the only comprehensive, eternal religion that keeps pace with human civilization through ages and generations, and welcomes all urgent changes and problems arising from the renewal of conditions and interests in the different human societies in the east and west of the earth, and it offers appropriate solutions in light of total rulings and established principles of the Qur'an and Sunnah, and the diligent must exert his scientific methodological effort to harmonize the legal texts with the contemporary reality of the nation, and that its collection is a duty for the ummah. And it is one of the assumptions of competencies whose existence should establish their public interests, and the door to Jurisprudence is open at all times and places, and there is no validity to the claim to close the door of Jurisprudence in any age, so no one can prevent the grace of God over his servants, and God had mercy on Imam Ibn al-Qayum when he said: God rewarded those who helped Islam, even if a word is halved.

Keywords: Diligence - Collective - Its Evidential Value.

* Assistant Professor of Fundamentals of Jurisprudence, Al-Azhar University, Faculty of Sharia and Law, Damam, Egypt.

المقدمة

الحمد لله الذي خلق خلقه أطواراً، وصرّفهم في أطوار التخليق كيف شاء عِزةً واقتداراً، وأرسل الرسل إلى المكلفين إعداراً منه وإنذاراً، فأتم بهم على من اتبع سبيلهم نعمته السابغة، وأقام بهم على من خالف مناهجهم حجته البالغة، فنصب الدليل، وأنار السبيل، وأزاح العِلل، وقطع المعاذير، وأقام الحجة، وقال: ﴿هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾^(١)، وصلى الله على معلم البشرية الخير سيدنا محمد -ﷺ- طب القلوب ودوائها، ونور الأبصار وضياؤها، فاللهم صل عليه صلاة تحيينا بها من جميع الأهوال والآفات، وتقضي لنا بها جميع الحاجات، وتطهرنا بها من جميع السيئات، وترفعنا بها أعلى الدرجات، وتبلغنا بها أقصى الغايات من جميع الخيرات في الحياة وبعد الممات، وبعد

فمما لا شك فيه أن الشريعة الإسلامية قد عالجت بنجاح تام مصالح المسلمين في كافة العصور، والأزمان، والأمكنة، والبيئات، وسواء كانت تلك المصالح تمس الدولة الإسلامية مباشرة، أو تتعلق بالمجتمع الإسلامي أفراداً كانوا أم جماعات، وكانت هناك مؤسسات تجارية، وبحرية، ومصرفية، ومصالح ثقافية وعمرانية واجتماعية على هدي من الشريعة، فمن السهل الميسور إذاً أن نستمد من النصوص التشريعية أحكاماً لكل نازلة، فلا يترك الناس خياراً حياً ما يُستجد لهم من شؤون الحياة، ولعل أهم الوسائل التي تبرز في محيط الشريعة الإسلامية - في العصر الحالي - الاجتهاد الجماعي، ذلك أن المؤتمرات والاجتماعات الإسلامية قد انتشرت وتوسعت بما فيه الكفاية.

وقد جاء في قرار المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة ما يلي: "إن الكتاب الكريم والسنة النبوية هما المصدران الأساسيان للأحكام الشرعية، وإن الاجتهاد لاستنباط الأحكام منهما حق لكل من استكمل شروط الاجتهاد المقررة، وكان اجتهاده في محل الاجتهاد، وإن السبيل لمراعاة المصالح ومواجهة الحوادث المتجددة، هو أن يتخير من أحكام المذاهب الفقهية ما يفي بذلك، فإن لم يكن في أحكامهما ما يفي بذلك

(١) جزء الآية ١٥٣ من سورة الأنعام.

كان الاجتهاد الجماعي المذهبي، فإن لم يف كان الاجتهاد الجماعي المطلق، وينظم المجمع وسائل الوصول إلى الاجتهاد الجماعي بنوعيه؛ ليؤخذ به عند الحاجة^(٢). من أجل هذا فقد استخرت الله -عز وجل- أن أكتب في هذا الموضوع الجليل الذي أسميته بـ "الاجتهاد الجماعي ومدى حجيته".

وقد قسمته إلى هذه المقدمة وتمهيد، وسبعة مباحث وخاتمة:

المبحث الأول: تعريف الاجتهاد الأصولي.

المبحث الثاني: تعريف الاجتهاد الجماعي.

المبحث الثالث: الفرق بين الإجماع الأصولي والاجتهاد الجماعي.

المبحث الرابع: ضرورة الاجتهاد الجماعي وأهميته.

المبحث الخامس: مشروعية الاجتهاد الجماعي.

المبحث السادس: حجية الاجتهاد الجماعي.

المبحث السابع: الاجتهاد الجماعي في المستجدات.

وأما الخاتمة: ففيها أهم نتائج وثمار هذا البحث.

ثم أنهيت البحث بعرض لأهم المراجع المختلفة التي رجعت إليها على اختلاف في طبعات المرجع الواحد في بعض الأحيان.

وإني لموقن من أن الباحث السوي ليس هو الباحث الملاك الذي لا يقع في خطأ، ولا يصيبه نقص أو زلل، وإنما الباحث السوي الأواب الذي يرجع عن خطئه كلما أخطأ، ويرتفع عن زلته كلما زل، وحسبنا في قول الله -عز وجل- في معرض العفو عن الصالحين، والمغفرة للأوابين: ﴿إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلْأَوَابِينَ عَفْوَراً﴾^(٣).

(٢) انظر: المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر شوال سنة ١٣٨٣ هـ، ص ٣٩٤، الاجتهاد

في الإسلام د. نادية شريف العمري ص ٢٦٤.

(٣) جزء الآية: ٢٥ من سورة الإسراء.

تمهيد:

لكي يكون لدى الدارس تصور واضح ودقيق عن الموضوع الذي يريد دراسته يجب عليه - في البداية - أن يحدد مدلول المصطلحات التي سيستخدمها في دراسته، فهذا كما قال الآمدي^(٤): "حق على كل من حاول تحصيل علم من العلوم أن يتصور معناه أولاً بالحد، أو بالرسم ليكون على بصيرة فيما يطلبه، وحتى لا يكون سعيه عبثاً"^(٥)، وليس ثمة شك في أن إهمال المصطلحات المستخدمة في الدراسة أو البحث ينتج عنه بالضرورة خلاف في الرأي، أو تصور غير صحيح، أو استنتاج باطل وهذا من شأنه أن يجعل البحث العلمي في النهاية ضرباً من العبث، أو دوراناً في حلقة مفرغة"، من أجل ذلك فإننا نبدأ بتحديد ما نقصده بعنوان هذا البحث، وهو: "الاجتهاد الجماعي ومدى حجيته"، فأقول وبالله التوفيق:

المبحث الأول

تعريف الاجتهاد الأصولي

أولاً- تعريف الاجتهاد في اللغة:

الاجتهاد في اللغة: مأخوذ من الجهد - بفتح الجيم وضمها - وهو: الطاقة والمشقة^(١)، وقيل: المشقة: بالفتح، والطاقة بالضم^(٢)،

(٤) الآمدي: هو علي بن أبي علي بن محمد الفقيه الملقب بسيف الدين الآمدي ولد ١٥٥هـ، نشأ حنبلياً، ثم تمذهب بالشافعية، لم يكن في زمانه من يجاربه في الأصول، من مصنفاته: الإحكام ومنتهى السؤل، توفي سنة ٦٣١هـ (انظر الفتح المبين ٥٧/٢).

(٥) انظر: الإحكام للآمدي ٥/١.

(١) انظر: القاموس المحيط ٢٩٦/١، المفردات في غريب القرآن ص ١٠١، معجم مقاييس اللغة ٤٨٦/١، أساس البلاغة ص ١٠٦، مختار الصحاح ص ١٠١.

(٢) انظر: لسان العرب ١٠٧/٤، المفردات ص ١٠١، مختار الصحاح ص ١٠١، فتح القدير للشوكاني ٣٨٥/٢، نفائس الأصول ٣٧٨٨/٩.

والاجتهاد "أخذ النفس ببذل الطاقة وتحمل المشقة، يقال: جهدت رأبي وأجهدته، أتعبته بالفكر"^(٨).

ويقال كذلك: أجهد جهدك، أي أبلغ غايتك، والتجاهد: بذل الوسع كالاجتهاد^(٩). وبالنظر إلى هذه المعاني، يتبين أن المقصود بالاجتهاد في اللغة: بذل الجهد واستفراغ الوسع في تحصيل أمر ما، ولا يكون إلا فيما فيه كلفة ومشقة^(١٠).
ثانياً: تعريف الاجتهاد في الاصطلاح:

يطلق الاجتهاد في اصطلاح الأصوليين على معنيين:
الأول: إطلاقه على المعنى الاسمي للاجتهاد، وهو الوصف القائم بالمجتهد حيث يعرف على هذا المعنى بأنه: "ملكة يقتدر بها على استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية"^(١١).

وقد ذكر هذا التعريف قلة من المعاصرين، ولعل تعريف الاجتهاد بهذا الحد يتناسب مع من يقول بعدم جواز تجزؤ الاجتهاد، ويظهر ذلك في التعبير بكلمة (ملكة) حيث إنهم يقولون: بأنه لا يصح أن يقال: إن هذا صاحب ملكة كبيرة، وآخر متوسطة، وثالث صغيرة، وإنما يقال: صاحب ملكة فقط^(١٢).

(٨) انظر: المفردات ص ١٠١، لسان العرب ١٠٧/٤.

(٩) انظر: القاموس المحيط ٢٩٦/٢.

(١٠) انظر: التقرير والتحرير ٢٩١/٣، تيسير التحرير ١٧٨/٤، كشف الأسرار للبخاري ٢٥/٤، المستصفي ٣٥٠/٢، نهاية الوصول ٣٧٨٥/٨، الإحكام للآمدي ٣٩٦/٤، الإبهاج ٢٤٦/٣، شرح الكوكب المنير ٤٥٧/٤، إرشاد الفحول ص ٢٥٠.

(١١) انظر: تبصير النجباء أد. الحفناوي ص ٢٨، الاجتهاد فيما لا نص فيه د. الطيب خضري السيد ١٢/١، الاجتهاد والتقليد للعواني ص ١٦، الاجتهاد في الإسلام د. نادية العمري ص ٢٣، أضواء حول قضية الاجتهاد في الشريعة الإسلامية د. عبد اللطيف كساب ص ٩.

(١٢) انظر: الاجتهاد د. نادية العمري ص ٢٣، الاجتهاد فيما لا نص فيه ١٢/١.

وهذا وَهَمٌّ، والحق خلاف ذلك، وهو جواز تجزؤ الاجتهاد، كما قرره المحققون من العلماء^(١٣)، ولعل هذا هو السبب في إعراض الأصوليين عن التعبير بهذه الكلمة في تعريفهم للاجتهاد.

الثاني: تعريف الاجتهاد بالنظر إلى معناه المصدري، الذي هو فعل المجتهد وهو الذي جرت عادة الأصوليين بتعريفه، وإذا نظرت إلى عبارات الأصوليين في تحديدهم تعريف الاجتهاد على هذا المعنى، رأيت أنها غير متفقة على صياغة واحدة، بل جاءت مختلفة في التعبير اختلافاً كبيراً، ويرجع هذا الاختلاف إلى تحديد نوع الحكم الثابت بالاجتهاد هل هو قطعي، أو ظني، أو مطلقاً من ذلك كله، فقد جاء بعضها مقيداً بالعلم، وبعضها مقيداً بالظن، وبعضها جاء مطلقاً غير مقيد بعلم ولا ظن، وبعد تتبع هذه التعريفات يمكن تقسيمها إلى ثلاث اتجاهات.

وسأذكر بعض التعريفات للاجتهاد، ولن أتعرض بالتفصيل لذكر الاعتراضات الواردة على هذه التعريفات، فليس هذا من صلب الموضوع والمراد من الدراسة.

الاتجاه الأول: وهو لمن عرف الاجتهاد مطلقاً عن تقييده بالعلم أو الظن، ومن هذه التعريفات الواردة على هذا الاتجاه ما يأتي:

١- **تعريف الفخر الرازي^(١٤):** حيث عرف الاجتهاد بأنه: " استقراغ الوسع في النظر فيما لا يلحقه فيه لوم مع استقراغ الوسع فيه"^(١٥).

^(١٣) انظر: المرجعين السابقين، والمقصود بتجزؤ الاجتهاد: التمكن من استخراج بعض الأحكام دون بعض، كالفرضي إذا تمكن من استخراج الأحكام في الفرائض ولم يتمكن من استخراج الأحكام في غيرها. (انظر: بيان المختصر ٢٩١/٣، البحر المحيط ٢٠٩/٦، شرح الكوكب ٤/٧٣، مجموع الفتاوى ٢٠٤/٢٠، إعلام الموقعين ٤/٢١٦).

^(١٤) هو محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن التيمي البكري الرازي الملقب فخر الدين ولد سنة ٥٤٤ هـ، وهو مفسر ومتكلم وفقه وأصولي شافعي توفي سنة ٦٠٦ هـ من مصنفاته: المحصول والمعالج في أصول الفقه. (انظر: وفيات الأعيان ٤/٢٤٨، طبقات الشافعية للسبكي ٨/٨١).

^(١٥) انظر المحصول ٢/٢٨١، شرح الأصفهاني ٢/٨٢٢، نهاية السؤل ٤/٥٢٧.

- وتابع الفخر الرازي صفي الدين الهندي^(١٦)، والقرافي^(١٧) في تنقيح الفصول^(١٨).
- ٢- ويختار الإمام القرافي - رحمه الله - بعد مناقشته لتعريفات بعض الأصوليين من بينها التعريف السابق، يختار تعريفاً للاجتهاد ويقول فيه بأنه: "بذل الوسع في الأحكام الفرعية الكلية ممن حصلت له شرائط الاجتهاد"^(١٩).
- ٣- ويعرف الأرموي^(٢٠)، والبيضاوي^(٢١)، الاجتهاد بقولهما: "استفراغ الجهد في درك الأحكام الشرعية"^(٢٢).
- واختار هذا التعريف تاج الدين ابن السبكي^(٢٣)، في الإبهاج^(٢٤).

^(١٦) هو: محمد بن عبد الرحيم بن محمد الهندي الشافعي صفي الدين ولد بالهند سنة ٦٦٤هـ، وكان فقيهاً، أصولياً، متكماً، من مصنفاته: النهاية في أصول الفقه، والفائق في أصول الدين توفي سنة ٧١٥هـ. (انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٦٢/٩).

^(١٧) هو: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن شهاب الدين أبو العباس المعروف بالقرافي، كان بارعاً في الفقه والأصول والتفسير والحديث ولد سنة ٦٢٦هـ، من مؤلفاته: شرح تنقيح الفصول وغيرها توفي سنة ٦٨٤هـ. (انظر: طبقات الشافعية للسبكي ١٧٢/٨).

^(١٨) انظر: نهاية الوصول ٣٧٨٥/٨، شرح تنقيح الفصول ص ٤٢٩.

^(١٩) انظر: نفائس الأصول ٣٧٩٠/٩.

^(٢٠) هو: محمود بن أبي بكر بن أحمد الأرموي سراج الدين، أصولي فقيه متكلم، من مصنفاته: التحصيل مختصر المحصول في أصول الفقه وغيرها توفي سنة ٦٨٢هـ.

(انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٣٧١/٨).

^(٢١) هو: عبد الله بن عمر بن محمد ناصر الدين البيضاوي الشافعي، كان إماماً عارفاً بالفقه والتفسير والأصول، من مؤلفاته: منهاج الوصول توفي سنة ٦٨٥هـ. (انظر: طبقات الشافعية لابن السبكي ١٥٧/٨).

^(٢٢) انظر: الحاصل من المحصول ١٠٠٠/٢، نهاية السؤل ٥٢٥/٤، شرح المنهاج للأصفهاني ٨٢١/٢، أصول الفقه للزحيلي ١٠٣٨/٢.

^(٢٣) هو: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي السبكي تاج الدين، كان عالماً في الفقه والأصول، من مصنفاته الأشباه والنظائر وغيرها توفي سنة ٧٧١هـ. (انظر: شذرات الذهب ٢٢١/٦).

^(٢٤) انظر: الإبهاج لابن السبكي ٢٤٦/٣.

٤- واختار الزركشي^(٢٥)، والشوكاني^(٢٦)، في تعريفهما للاجتهاد بأنه: "بذل الوسع في نيل حكم شرعي عملي بطريق الاستنباط"^(٢٧).

٥- وعرف ابن النجار الفتوح^(٢٨) الاجتهاد بما هو قريب من تعريف الأرموي والبيضاوي المتقدم فقال: "بأنه استفراغ الفقيه وسعه لدرك حكم شرعي"^(٢٩).

٦- ونقل الإسنوي^(٣٠) تعريفا لبعض الأصوليين يقول فيه: "الاجتهاد اصطلاحاً: استفراغ الجهد في طلب شيء من الأحكام على وجه يحس من النفس العجز عن المزيد فيه"^(٣١).

وبعد النظر في هذا الاتجاه، يتبين أن هذه التعريفات وغيرها مما ورد على هذا النهج^(٣٢)، جاءت متسمة بالتعميم، الذي يشمل طلب القطع والظن، كما جاء بعضها شاملاً للحكم الشرعي العملي وغيره، وجاء بعضها الآخر شاملاً للاجتهاد الفقيه وغيره

(٢٥) هو: محمد بن بهادر بن عبد الله بدر الدين أبو عبد الله الشافعي الفقيه الأصولي، من أشهر مؤلفاته البحر المحيط وغير ذلك، توفي سنة ٧٩٤هـ. (انظر: الفتح المبين ٢/٢٠٩).

(٢٦) هو: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليماني، مجتهد فقيه محدث، من مؤلفاته: إرشاد الفحول، نيل الأوطار، وغيرها توفي سنة ١٢٥٠هـ. (انظر: الفتح المبين ٣/١٤٤، ١٤٥، الأعلام ٣/٩٥٣).

(٢٧) انظر: البحر المحيط ٦/١٩٧، إرشاد الفحول ص ٢٥٠.

(٢٨) هو: محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح، الشهير بابن النجار المصري الحنبلي، فقيه وأصولي، من مصنفاته: شرح الكوكب المنير وغير ذلك، توفي سنة ٩٧٢هـ. (انظر: شذرات الذهب ٨/٣٩٠، معجم المؤلفين ٣/٧٣).

(٢٩) انظر: شرح الكوكب المنير ٤/٤٥٨.

(٣٠) هو: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الأموي جمال الدين أبو محمد الإسنوي الشافعي، برع في الفقه والأصول والعربية، من مؤلفاته: التمهيد للإسنوي وغير ذلك، توفي سنة ٧٧٢هـ. (انظر: شذرات الذهب ٦/٢٢٣، الدرر الكامنة ٢/٤٦٣).

(٣١) انظر: نهاية السؤل ٤/٥٢٥.

(٣٢) مما ورد على هذا الاتجاه من التعريفات - غير ما ذكر - ما ذكره ابن جزري بقوله: الاجتهاد: "استفراغ الوسع في النظر في الأحكام الشرعية". (انظر: تقريب الوصول ص ١٥١).

وما نقله البخاري في كشفه عن أسرار البزدوي، حيث يقول: بأن الاجتهاد: "بذل الجهد في استخراج الأحكام من شواهد الدالة عليها بالنظر المؤدي إليها" (انظر: كشف الأسرار ٤/٢٦).

ويعرفه الشنقيطي في مذكرته فيقول: "بذل الفقيه وسعه بالنظر في الأدلة لأجل أن يحصل له الظن أو القطع بأن حكم الله في المسألة كذا"، ص ٣٦٩.

ممن لا يعتبر اجتهاده، وعلى هذا، فإن هذه التعريفات لم تسلم من النقص، فلا تصلح لتحديد هذا المصطلح.

الاتجاه الثاني: وهو لمن عرف الاجتهاد مقيداً بتحصيل العلم، ومن التعريفات الواردة على هذا الاتجاه ما يأتي:

١- **تعريف الغزالي**^(٣٣)، حيث عرف الاجتهاد بأنه: "بذل المجتهد وسعه في طلب العلم بأحكام الشريعة"^(٣٤).

ثم عرف الاجتهاد التام بقوله: "أن يبذل الوسع في الطلب، بحيث يحس من نفسه بالعجز عن مزيد طلب"^(٣٥).

٢- **وقريب من هذا التعريف ما ذكره ابن قدامة**^(٣٦)، **والبخاري**^(٣٧) في تعريفهما للاجتهاد حيث عرفه ابن قدامة بأنه: "بذل المجهود في العلم بأحكام الشرع، والاجتهاد التام: أن يبذل الوسع في الطلب إلى أن يحس من نفسه العجز عن مزيد الطلب"^(٣٨).

(٣٣) هو: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي المعروف بحجة الإسلام أبي حامد الغزالي، متكلم وفقه وأصولي، من مؤلفاته: المستصفى في أصول الفقه وغير ذلك، توفي سنة ٥٠٥هـ. (انظر: وفيات الأعيان ٤/٢١٦).

(٣٤) انظر: المستصفى ٢/٣٥٠.

(٣٥) انظر: المستصفى ٢/٣٥٠، فائس الأصول ٩/٣٧٩١، كشف الأسرار للبخاري ٤/٢٦، أصول الفقه للخضري ص ٣٦٧.

(٣٦) هو: عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي موفق الدين أبو محمد الحنبلي، كان إماماً في التفسير والحديث والفقه والأصول والنحو، من مؤلفاته: المغني، وروضة الناظر وغير ذلك، توفي سنة ٦٢٠هـ. (انظر: شذرات الذهب ٥/٨٨).

(٣٧) هو: عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري الحنفي علاء الدين، إمام في الفقه والأصول، من مصنفاته: كشف الأسرار شرح أصول البيهقي، وغير ذلك، توفي سنة ٧٣٠هـ. (انظر: الجواهر المضية ٢/٤٢٧).

(٣٨) انظر: روضة الناظر ٣/٩٥٩.

٣- وعرفه عبد العزيز البخاري بأنه: "بذل المجهود في طلب العلم بأحكام الشرع، والاجتهاد التام: أن يبذل الوسع في الطلب بحيث يحس من نفسه بالعجز عن مزيد طلب"^(٣٩).

٤- وعرف ابن حزم^(٤٠) الاجتهاد بما يتفق مع هذا الاتجاه فقال: "الاجتهاد في الشريعة هو: استنفاد الطاقة في طلب حكم النازلة حيث يوجد ذلك الحكم"^(٤١).

والملاحظ على تعريفات هذا الاتجاه، أنها جاءت غير شاملة لطلب الظن، ومعلوم أن الأحكام الشرعية ظنية، وهذا يعيب هذا الاتجاه، إلا أن يراد بكلمة العلم: مطلق الإدراك الشامل للظن والقطع، إذ أن هذا يتناسب مع الأحكام الثابتة بالاجتهاد فإن منها ما هو قطعي، ومنها ما هو ظني، ولعل هذا هو مراد أصحاب هذا الاتجاه^(٤٢).

غير أن هذا الاتجاه لم يسلم من النقص حتى مع هذا الاعتبار لدخول الاجتهاد في الأحكام الاعتقادية فيه، وبذل الجهد فيها لا يسمى اجتهاداً عند الفقهاء^(٤٣).

الاتجاه الثالث: وهو لمن قيد الاجتهاد بتحصيل الظن، ومن التعريفات الواردة على هذا الاتجاه ما يأتي:

^(٣٩) انظر: كشف الأسرار للبخاري ٢٦/٤.

^(٤٠) هو: علي بن أحمد أبو محمد الأموي الظاهري، كان حافظاً عالماً بعلوم الحديث، من مؤلفاته: الإحكام والمحلي، توفي سنة ٤٥٦ هـ. (انظر: شذرات الذهب ٢٩٩/٣).

^(٤١) انظر: الإحكام لابن حزم ٦٢٩/١.

^(٤٢) انظر: أضواء حول قضية الاجتهاد د. عبد اللطيف كساب ص ١٧، الاجتهاد في الإسلام د.

نادية العمري ص ٢١، أصول الزحيلي ١٠٣٨/٢.

^(٤٣) انظر: أضواء حول قضية الاجتهاد ص ١٤.

- ١- تعريف ابن الهمام^(٤٤)، وابن عبد الشكور^(٤٥)، فقد عرفا الاجتهاد بأنه: "بذل الطاقة من الفقيه في تحصيل حكم شرعي ظني"^(٤٦).
 - ٢- وعرف ابن الحاجب^(٤٧) الاجتهاد بأنه: "استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم شرعي"^(٤٨).
 - ٣- وارتضى الآمدي في تعريف الاجتهاد بأنه: "استفراغ الوسع في طلب الظن بشيء من الأحكام الشرعية على وجه يحس من النفس العجز عن المزيد فيه"^(٤٩).
 - ٤- ويعرف ابن السبكي الاجتهاد بقوله: "الاجتهاد: استفراغ الفقيه الوسع؛ لتحصيل ظن بحكم"^(٥٠).
- والذي يظهر بالتأمل في هذا الاتجاه: أن المطلوب من الفقيه في اجتهاده تحصيل الظن فقط، وينبغي على ذلك: أنه غير جامع لجميع أفراد المعرفة؛ لإخراجه العلم بالأحكام.

(٤٤) هو: محمد بن عبد الواحد كمال الدين الحنفي عالم بالأصول والتفسير والفقه والفرائض، من مؤلفاته: شرح الهداية، والتحرير في أصول الفقه، توفي سنة ٨٦١هـ. (انظر: شذرات الذهب ٢٨٩/٧).

(٤٥) هو: محب الله بن عبد الشكور البهاري الهندي الحنفي فقيه وأصولي ومنطقي، من مصنفاته: مسلم الثبوت في أصول الفقه وغيرها، توفي سنة ١١١٩هـ. (انظر: الأعلام ٢٨٣/٥، معجم المؤلفين ١٧/٣).

(٤٦) انظر: تيسير التحرير ١٧٩/٤، مسلم الثبوت ٣٦٢/٢، التقرير والتحرير ٢٩١/٣، أصول مذهب أحمد ص ٦٩٤، الاجتهاد ضوابطه وأحكامه د/ جلال ص ١٦.

(٤٧) هو: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس المالكي، ولد في إسنا سنة ٥٧٠هـ، من مؤلفاته: مختصر منتهي السؤل والأمل وغير ذلك، توفي سنة ٦٤٦هـ. (انظر: الفتح المبين ٦٧/٢، ٦٨، سير أعلام النبلاء ٢٨٧/١٣).

(٤٨) انظر: منتهي الوصول والأمل ص ٢٠٩، شرح العضد لمختصر ابن الحاجب ٢٨٩/٢.

(٤٩) انظر: الإحكام للآمدي ٣٩٦/٤.

(٥٠) انظر: جمع الجوامع مع حاشية العطار ٤٢٠/٢، حاشية البناني ٣٨٠/٢.

كما أن الاقتصار على الظن في الاجتهاد لا سبيل إليه، إذ أن المجتهد يطلب أحد الأمرين، فأيهما ظفر به أفتى به، وتقييده بالظن يقتضي عدم الجميع فيبطل، وعليه فإن هذا الاتجاه لا يصلح لتحديد مصطلح الاجتهاد.

هذا ويظهر لي أن بين التعريفين اللغوي والتعريف الاصطلاحي عموم وخصوص، فالتعريف الاصطلاحي أخص من اللغوي، والتعريف اللغوي عام في بذل الوسع في تحصيل أي شيء يحتاج تحصيله إلى بذل وسع، أما التعريف الاصطلاحي فإنما يعني بذل الوسع في معرفة الحكم الشرعي خاصة.

التعريف المختار:

بعد عرض هذه التعريفات للاجتهاد، أرى أن أقربها للصواب تعريفان، تعريف البيضاوي، وتعريف الشوكاني، وذلك لشمولهما للعلم والظن معاً، وعدم التكرار فيهما وقلة الألفاء، وقد أثنتي على تعريف البيضاوي بعض العلماء، حيث يقول ابن السبكي عنه: "وهو من أجود التعاريف فلا نطول بذكر غيره، إذ ليس في تعداد التعاريف كبير فائدة"^(٥١).

ويقول الشيخ محمد أبو النور زهير^(٥٢): "وأرجح التعاريف تعريف البيضاوي؛ لأنه لا تكرار فيه؛ ولأن فيه تعميماً من جهة درك الأحكام على سبيل القطع أو على سبيل الظن، وهو يناسب ما قاله الأصوليون من أن الاجتهاد قد يكون مفيداً للقطع كما في الأمور العقلية الأصلية، ولذا قالوا: إن المصيب فيها واحد وما عداه مخطئ"^(٥٣).

^(٥١) انظر: الإبهاج لابن السبكي ٢٣٦/٣.

^(٥٢) هو: أبو حسام الدين محمد أبو النور زهير المالكي، فقيه أصولي أستاذ بجامعة الأزهر ووكليها الأسبق، تتلمذ على يديه أئمة الأصول وفحولهم من أبناء الأزهر الشريف، من مصنفاته: شرح منهاج الوصول المعروف بأصول الفقه وغير ذلك، توفي سنة ١٤٠٧ هـ. (انظر: مقدمة أصول الفقه للشيخ زهير، الجزء الأول، د. علي جمعة).

^(٥٣) انظر: أصول الشيخ زهير ١٨٨/٤.

وقال عنه د/ وهبة الزحيلي^(٥٤): بعد أن ذكر بعض التعريفات للاجتهاد، وأنسب تعريف من التعاريف المنقولة ما ذكره القاضي البيضاوي^(٥٥)، ألا وهو: "استفراغ الجهد في درك الأحكام الشرعية"^(٥٦).

المبحث الثاني

تعريف الاجتهاد الجماعي

الاجتهاد الجماعي مصطلح معاصر، لم يفرد له العلماء السابقون بحثاً خاصاً به، أو يجعلوا له باباً مستقلاً في أبواب أصول الفقه، وإنما جاء حديثهم عنه ضمن مسائل متفرقة في أكثر من موضوع، وقد اهتم علماءنا المعاصرون بالاجتهاد الجماعي، ومن الملاحظ أن المعاصرين عندما تعرضوا لوضع تعريف ملائم للاجتهاد الجماعي، لم تخرج تعريفاتهم عن اتجاهين:

الاتجاه الأول: اعتبار الاجتهاد الجماعي من قبيل التشاور بين الفقهاء حول حكم مسألة معينة واتفاقهم حول نتيجة هذا الحكم، ولا يعتبرونه إجماعاً، بل يعتبرونه اتفاقاً أغلبي، وهذا المسلك اختاره كثير من المعاصرين الذين تناولوا تعريف الاجتهاد الجماعي^(٥٧).

^(٥٤) هو: الشيخ العلامة وهبة مصطفى الزحيلي، كان أحد أبرز علماء أهل السنة والجماعة من سوريا في العصر الحديث، وقد شغل منصب رئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه بكلية الشريعة بجامعة دمشق، من مؤلفاته: الفقه الإسلامي وأدلته، وغير ذلك توفي سنة ٢٠١٥ عن عمر ناهز ٨٣ عاماً. (انظر: د. وهبة الزحيلي، العالم الفقيه المفسر، تأليف د. بديع السيد للحام).

^(٥٥) انظر: أصول الزحيلي ص ١٠٣٧.

^(٥٦) انظر: منهاج الوصول للبيضاوي ومعه نهاية السؤل للإسنوي ٣٠٧/٢.

^(٥٧) انظر: الاجتهاد الجماعي د. شعبان إسماعيل ص ٢١، الاجتهاد الجماعي د. عبد المجيد الشرفي ص ٤٦، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية د. يوسف القرضاوي ص ١٨٢، إحياء الاجتهاد في الثقافة الإسلامية د. عمر مختار القاضي ص ١٨٢.

الاتجاه الثاني: اعتبار أن الاجتهاد من قبيل الإجماع الأصولي، وهذا المسلك اختاره القليل من المعاصرين الذين تناولوا موضوع الاجتهاد الجماعي^(٥٨).

ولعل المسلك الأول أقرب إلى الصحة، والواقع المعاصر للمجتهدين يشهد بذلك، حيث يتعثر اتفاق المجتهدين في عصرنا الحاضر على حكم مسألة معينة، وذلك لتفرق المجتهدين وصعوبة اجتماعهم، وعدم القطع بمعرفتهم، أو الاستماع إلى آرائهم، فلا يكون حينئذ الاجتهاد الجماعي من قبيل الإجماع الأصولي.

وهذه هي بعض تعريفات الاجتهاد الجماعي عند بعض المعاصرين الذين سلخوا المسلك الأول في تعريفه وهي:

التعريف الأول بأنه: "هو الذي يتشاور فيه أهل العلم في القضايا المطروحة وخصوصاً فيما يكون له طابع العموم ويهم جمهور الناس"^(٥٩).

التعريف الثاني بأنه: "استفراغ أغلب الفقهاء الجهد لتحصيل ظن بحكم شرعي بطريق الاستتباط، واتفاقهم جميعاً أو أغلبهم على الحكم بعد التشاور"^(٦٠).

التعريف الثالث بأنه: "اتفاق أغلب المجتهدين من أمة سيدنا محمد ﷺ - في عصر من العصور على حكم شرعي في مسألة"^(٦١).

وَعُرِّفَ أَيْضاً بِأَنَّهُ: "اتفاق أغلبية المجتهدين في نطاق مجمع، أو هيئة، أو مؤسسة شرعية، ينظمها ولي الأمر في دولة إسلامية على حكم شرعي عملي، لم يرد به نص قطعي الثبوت والدلالة، بعد بذل غاية الجهد فيما بينهم في البحث والتشاور"^(٦٢).

^(٥٨) انظر: الاجتهاد فيما لا نص فيه د. الطيب خضري السيد ص ٨٣، منهج استتباط أحكام النوازل

الفقهية المعاصرة د. مسفر بن علي بن محمد القحطاني ص ٢٣٠.

^(٥٩) انظر: الاجتهاد الجماعي د. شعبان إسماعيل ص ٢١.

^(٦٠) انظر: الاجتهاد الجماعي د. عبد المجيد الشرفي ص ٤٦.

^(٦١) انظر: الاجتهاد الجماعي في العصر الحاضر د. العبد خليل ص ٢١٥.

^(٦٢) انظر: الاجتهاد الجماعي المنشود د. قطب سائو ص ٣٨.

وَعُرِّفَ أيضًا بأنه: "العملية العلمية المنهجية المنضبطة، التي يقوم بها مجموع الأفراد الحائزين على رتبة الاجتهاد في عصر من العصور من أجل الوصول إلى مراد الله، في قضية ذات طابع عام تمس حياة أهل قطر، أو إقليم، أو عموم الأمة، أو من أجل التوصل إلى حسن تنزيل لمراد الله في تلك القضية ذات الطابع العام على واقع المجتمعات والأقاليم والأمة"^(٦٣).

بالنظر في هذه التعريفات وما يماثلها يمكن إيراد بعض الملاحظات من حيث الصياغة والقيود والأوصاف.
أولاً- من حيث الصياغة:

بعض هذه التعريفات لم تولِّ الصياغة العناية التي جرى عليها أهل الصنعة من الفقهاء والأصوليين، فجاءت فيها عبارات غير محكمة في سعتها وترادفها مثل (العلمية - المنهجية - المنضبطة) وعبارة، (في نطاق مجمع أو هيئة متوسطة أو مؤسسة) وعبارة، (في القضايا المطروحة)، وعبارة (مجموعة الأفراد الحائزين على رتبة الاجتهاد).

فالعبرة الأولى لا يحتاج إليها المجتهد، مادام أنه قد حصل على صفة الاجتهاد، فعنده الآلية الكافية للاجتهاد، ولا تحتاج إلى التصريح (بعلمية منهجية منضبطة).

والعبرة الثانية: فيها متعاطفات لا داعي لها، وهي غير حاصره.

والعبرة الثالثة: عبارة عامة وهي تصريح لا حاجة إليه، فالمجتهدون بحثهم في الحكم الشرعي.

والعبرة الرابعة: فيها أوصاف مترادفة، لا حاجة إليها فيكفي القول (بالمجتهد، أو المجتهدين)^(٦٤).

ثانياً: من حيث القيود والأوصاف:

وردت في هذه التعريفات قيود وأوصاف محل نظر منها:

(٦٣) انظر: الاجتهاد الجماعي المنشود د. قطب سانو ص ٥٣.

(٦٤) انظر: الاجتهاد الجماعي د. صالح بن عبد الله بن حميد ص ١٧.

١- عبارة: (طابع العموم)، و (ذات طابع العموم)، (ويهم جمهور الناس)، فهذه قيود غير لازمة، فلو أن الاجتهاد الجماعي جرى في مسألة خاصة أو ذات طابع خاص، لصدق عليها أنها اجتهاد جماعي.

٢- عبارة: (الاتفاق) أو (اتفاقهم) هذه نتيجة الاجتهاد، وهي ليست شرطاً في التعريف، فلو أنهم اجتمعوا وبحثوا، ولم يتوصلوا إلى شيء، أو حصل منهم التوقف، لصدق على هذا أنه اجتهاد جماعي.

٣- عبارة الشيخ قطب سانو: (تحصيل مراد الله) محل نظر، فما يتوصل إليه المجتهد، أو المجتهدون هو رأيهم، وهو وإن كان معتبراً ويلزم الأخذ به على حد قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾^(٦٥)، ولكنه لا يقطع بأن ما توصل إليه هو مراد الله تعالى^(٦٦)، وقد قال أبو بكر -رضي الله عنه- في الكلاله: "أقول فيها برأبي، فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأً فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله"^(٦٧)، ومعاذ -رضي الله عنه- قال: "أجتهد رأبي ولا آلو"^(٦٨).

٤- عبارة: (لم يرد به نص قطعي الثبوت والدلالة) محل نظر، فهو يخرج الاجتهاد في تحقيق المناط.

٥- عبارة: (لتحصيل ظن) إن كان في حق المجتهد فقد يحصل على ظن، وقد يحصل على قطع، وإن كان في حق غيره، فليس ذا بال، فلو قيل: (لتحصيل حكم شرعي) لكان أقل تكلفاً^(٦٩).

^(٦٥) جزء الآية ٧ من سورة الأنبياء، وجزء الآية ٤٣ من سورة النحل.

^(٦٦) انظر: الاجتهاد الجماعي د. صالح بن عبد الله بن حميد ص ١٨، ١٩.

^(٦٧) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه برقم (١٩١٩٠) كتاب: الفرائض، باب: الكلاله، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب: الفرائض، باب: حجب الإخوة والأخوات من قبل الأم بالأب والجد والولد وولد الولد.

^(٦٨) أخرجه أبو داود ٣/٣٠٣ برقم (٣٥٩٢) كتاب: الأقضية، باب: اجتهاد الرأي، والترمذي ٣/٦٠٧ برقم (١٣٢٧) كتاب: الأحكام، باب: ما جاء في القاضي كيف يقضي، وقال: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بمتصل.

^(٦٩) انظر: الاجتهاد الجماعي د. صالح بن عبد الله بن حميد ص ١٩.

الجماعي:

فعله: جمع، وبابه: قطع ومصدره: جَمَعَ، والجمع أيضا: الجماعة تسمية بالمصدر فنقول: جاء جمع من الناس، والجمع تأليف المفترق وضم الشيء بتقريب بعضه إلى بعض، والجماعة من كل شيء يطلق على القليل والكثير، والجماعة من الناس طائفة بينها ائتلاف وانسجام، أو يجمعها جامع من علم، أو مال، أو غير ذلك.

والمجمع - بفتح الميم الأولى وكسرها - مثل المطلع، يطلق على الجمع، وعلى موضع الاجتماع، والجمع: المجامع.

والجامع: ما جمع الناس، وسمي المسجد الذي تصلى فيه الجمعة الجامع؛ لأنه يجمع الناس، وفي التنزيل العزيز: ﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ﴾^(٧٠).

وهي آية عظيمة في أدب الاجتماع مع رسول الله -ﷺ-، ثم في اجتماعات الأمة من بعده، والجماعي: نسبة إلى الجماعة.

فالاتجاه الجماعي: هو اجتهاد الجماعة^(٧١).

التعريف المختار:

الاتجاه الجماعي - فيما أرى - هو: النقاء عدد من الفقهاء وبذلهم وسعهم لتحصيل حكم شرعي^(٧٢).

والاجتهاد الجماعي قد يُسفر عن اختلاف في الرأي والحكم وقد يُسفر عن اتفاق فيهما، فإن أسفر عن اتفاق المجتهدين في بلد على حكم شرعي سُمي "اتفاقاً" لهم. وإن أسفر عن اتفاق مجتهدي الأمة الإسلامية -الذي يسهل تحقيقه اليوم- كان إجماعاً ما لم يظهر مخالف له، ومن هنا تتضح العلاقة بين الإجماع والاتجاه

^(٧٠) جزء الآية ٦٢ من سورة النور.

^(٧١) انظر: المصباح المنير ص ٤٢، مختار الصحاح ص ٤٦، المعجم الوجيز ص ١١٦.

^(٧٢) انظر: الاجتهاد الجماعي د. صالح بن عبد الله بن حميد ص ١٩، ٢٠.

الجماعي، فالعلاقة بينهما (علاقة العموم والخصوص الوجهي) يلتقيان في صورة ويختلفان في غيرها.

المبحث الثالث

الفرق بين الإجماع الأصولي والاجتهاد الجماعي

عند التأمل والنظر يتبين أن نقاط الاختلاف بينهما أكثر من نقاط الالتقاء، ويجدر بنا الحديث عن مواطن الالتقاء أولاً فأقول:

أحوال التقاء الاجتهاد الجماعي والإجماع:

١- التقاء جميع المجتهدين حقيقة أو حكماً، ثم اتفاهم على حكم واحد في المسألة المعروضة، وهي صورة ممكنة الوقوع، وإن كانت بعيدة الوقوع.

٢- أن يتفق المجتمعون من المجتهدين على حكم، ولم يظهر لهم مخالف، أو علم الآخرون وسكتوا، وهذه صورة الإجماع السكوتي.

والملاحظ في هاتين الصورتين: أن المعتبر في الجماعية جميع المجتهدين وعبر عن ذلك الدكتور/ قطب سانو بقوله: "وصفة القول فإننا نستطيع أن نحدد جماعية الاجتهاد بالقول إن الاجتهاد يكون جماعياً، إذا صدر عن أهل الاجتهاد"^(٧٣).

٣- مجال كل منهما الأحكام الشرعية واستنباطها، وقد يقع النظر في غير مسائل الأحكام كما سبق التنبيه إلى ذلك في التعريف.

٤- أهله هم المجتهدون من الفقهاء، ويستعينون بغيرهم، لكن إن دخلوا معهم في التصويت في الاجتهاد الجماعي، فحينئذ يفترق الإجماع عن الاجتهاد الجماعي، فغير المجتهدين غير معدودين في الإجماع^(٧٤).

^(٧٣) انظر: قراءات تحليلية في مصطلح الاجتهاد الجماعي المنشود د. قطب سانو، ص ٣٦، والاجتهاد الجماعي د. صالح بن عبد الله ص ٢٢٦، نقلاً عن المرجع السابق.

^(٧٤) انظر: المرجعين السابقين.

أحوال اختلاف الاجتهاد الجماعي والإجماع:

١- الإجماع الأصولي أساسه اتفاق جميع المجتهدين حتى تثبت العصمة، ويتحقق به القطع، وتلزم حجيته الأمة، أما الاجتهاد الجماعي فيكفي لوجوده اتفاق جماعة من المجتهدين، فلا تثبت له العصمة، ولا يتحقق به القطع، ولا تلزم حجيته الأمة، إلا إذا ألزم به ولي الأمر.

٢- الإجماع: اتفاق على حكم، فهو نتيجة، وليس هو الاجتهاد نفسه، بينما الاجتهاد الجماعي هو الاجتهاد من المجموع، أي من المجتمعين، وقد يتمخض عنه اتفاق، وقد لا يتمخض، فكل إجماع يسبقه اجتهاد، ولا يعقب كل اجتهاد إجماع، أو نتيجة.

٣- الإجماع: اتفاق من جميع المجتهدين في العصر، أما الاجتهاد الجماعي فإما ألا يصدر عنه اتفاق، وحينئذ لا يخرج هذا عن كونه اجتهاداً جماعياً كما في التعريف، وإما أن يصدر الحكم بالأغلبية، وموقف الأقلية يعد اجتهاداً جماعياً أيضاً.

٤- الاجتهاد الجماعي ممكن الحصول ومتيسر من حيث إمكان الوقوع والحصول، بينما الإجماع متعسر الوقوع إن لم يكن متعزراً؛ أي أن الإجماع نادر الوقوع، والاجتهاد الجماعي كثير الوقوع.

٥- الإجماع الأصولي: هو إجماع من المجتهدين في الشريعة، وأهل العلوم الأخرى هم إلى جوارهم من ذوي الخبرة وأصحاب الرأي، ولا يدخلون في أهل الإجماع، ولا ينعقد بهم إجماع، أما الاجتهاد الجماعي فيضم أهل الاجتهاد في الشريعة وأصحاب الاختصاص في الموضوع المجتهد فيه من وجهة النظر الشرعية.

٦- الإجماع الأصولي: لا يكون مذهبياً؛ لأن تحققه لا يكون إلا باتفاق جميع المجتهدين من كل المذاهب، والاجتهاد الجماعي قد يكون مذهبياً، وقد يكون رأياً يتفق عليه المجتهدون في عدد من المذاهب.

٧- الإجماع الأصولي لا يتعدد في الموضوع الواحد في العصر الواحد، والاجتهاد الجماعي قد يتعدد في الموضوع الواحد في العصر الواحد.

- ٨- الإجماع دلالاته على نتيجته قطعية، وهو حجة شرعية ومستند للأحكام، ويجب العمل بموجبه بالاتفاق، بينما دلالة الاجتهاد الجماعي على نتيجته ظنية^(٧٥).
- ٩- الإجماع الأصولي، عام في الزمان والمكان، إلا إذا كان مستنده المصلحة المتغيرة، والاجتهاد الجماعي من طبيعته ألا يكون عاماً في الزمان والمكان.
- ١٠- إذا ثبت الإجماع فلا ينظر إلى كيفية حصوله ووقوعه، أما الاجتهاد الجماعي فلطريقة الاجتهاد والعدد أثر في قوته وقبوله.
- ١١- منكر الإجماع القطعي كافر، أو فاسق حسب حالة الإنكار، ومنكر الاجتهاد الجماعي ليس كذلك.
- يقول شيخ الإسلام ابن تيمية^(٧٦)، "والتحقيق أن الإجماع المعلوم يكفر مخالفه، كما يكفر مخالف النص بتركه، لكن هذا لا يكون إلا فيما علم ثبوت النص به، وأما العلم بثبوت الإجماع في مسألة لا نص فيها فهذا لا يقع، وأما غير المعلوم فيمتنع تكفيره"^(٧٧).
- ١٢- الاجتهاد الجماعي قد يقع في زمن النبي - ﷺ - بخلاف الإجماع فلا يقع في حياته - ﷺ -^(٧٨).

^(٧٥) انظر: الاجتهاد الجماعي د. عبد المجيد الشرفي ص ٤٦، ٤٧، بحث بعنوان: إعداد الممارسين للاجتهاد الجماعي، د. محمد كمال إمام ص ٩٤، ٩٥، مجلة المسلم المعاصر، العدد (٨٣)، بحث بعنوان: الاجتهاد الجماعي في العصر الحاضر، د. العبد خليل ص ٢٢٧، ٢٢٨، مجلة دراسات الصادرة عن الجامعة الأردنية العدد (١٠)، الاجتهاد الجماعي، د. صالح عبد الله ص ٢٢٧.

^(٧٦) هو: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية، تقي الدين أبو العباس الحراني الدمشقي، الفقيه الأصولي الحافظ المحدث، كان - رحمه الله- ذا نكاه وحافظة مفرطة، وبلغت تصانيفه المئات، توفي سنة ٧٢٨هـ، (انظر: شذرات الذهب ٨٠/٦، الدرر الكامنة ١/١٥٤).

^(٧٧) انظر: مجموع الفتاوى ١٩/٢٧٠.

^(٧٨) انظر في كل ما تقدم: الاجتهاد الجماعي د. عبد المجيد الشرفي ص ٤٦، إعداد الممارسين للاجتهاد الجماعي د. محمد كمال إمام ص ٩٤، ٩٥، الاجتهاد الجماعي في العصر الحاضر د. العبد خليل، ص ٢٢٧، ٢٢٨، الاجتهاد الجماعي د. صالح بن عبد الله ص ٢٢٦-٢٢٨.

المبحث الرابع

ضرورة الاجتهاد الجماعي وأهميته

الاجتهاد الجماعي في العصر الحاضر ضرورة قصوى، ومقصد جليل في حد ذاته ليس لكثرة المشكلات والوقائع الجزئية التي ليست لها أحكام فقط، وإنما لوجود الظواهر المعقدة، والأوضاع العامة التي هي فوق جزئيات تلك المشكلات والوقائع؛ ولضخامة حجم الهيمنة الأجنبية التي تركت آثارها في بعض أنماط التفكير والسلوك لدى شعوب الإسلام، التي هي في أشد الحاجة إلى استفراغ منقطع النظر، ومتابعات قد تقني أعماراً وأحقاباً لو تركت لأفراد وأعلام معينين، فليس هناك من سبيل سوى اعتماد الجماعة الاجتهادية القائمة على عمل الخبراء واستنباط الفقهاء، ودور المؤسسات العلمية والجامعية الشرعية والاستئناس بالعلوم والمعارف العصرية.

يقول أحد العلماء: إن الاجتهاد الجماعي لا بد أن يتوافر فيه شرطان:

الأول: أن يتوافر في كل فرد من أفراد الجماعة شرائط للاجتهاد ومؤهلاته.

الثاني: استخدام الطرق والوسائل التي مهدها الشرع الإسلامي للاجتهاد بالرأي، والاستنباط فيما لا نص فيه.

قال - رحمه الله-: فبالشرط الأول: تُنفى الفوضى التشريعية وتشعب الاختلافات، وبالشرط الثاني: يؤمن الشطط ويسار على سنن الشارع في تشريعه وتقنينه^(٧٩).

ويقول آخر، عن أهمية الاجتهاد الجماعي: "ف رأي الجماعة أقرب إلى الصواب من رأي الفرد، مهما علا كعبه في العلم، فقد يلمح شخص جانبا في الموضوع لا ينتبه له آخر، وقد يحفظ شخص ما يغيب عن غيره، وقد تبرز المناقشة نقاطاً كانت خفية، أو تجلي أموراً كانت غامضة، أو تذكر بأشياء كانت منسية، وهذه من بركات الشورى، ومن ثمار العمل الجماعي دائماً: عمل الفريق، أو عمل المؤسسة بدل عمل الأفراد"^(٨٠).

^(٧٩) انظر: الاجتهاد فيما لا نص فيه د. الطيب خضري السيد ص ١٣.

^(٨٠) انظر: الاجتهاد في الشريعة الإسلامية د. يوسف القرضاوي ص ١٦٥.

فالشورى فضيلة إنسانية، وهي الطريق الصحيح لمعرفة الآراء والوصول إلى أدق النتائج وحقيقة الأمر المطلوب؛ لأن العقول كالمصابيح إذا اجتمعت ازداد النور ووضح السبيل، وهي كذلك مظهر من مظاهر حرية الرأي والنقد والاعتراف بشخصية الفرد، وهي طريق إلى وحدة الأمة الإسلامية، وقد أوضح الله - ﷻ - أهمية هذا المبدأ حيث أمر نبيه محمداً - ﷺ - بالشورى فقال - ﷻ -: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾^(٨١)، وقال عز وجل في وصف المؤمنين: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾^(٨٢)، والاجتهاد الجماعي تطبيق عملي لمبدأ الشورى وتحقيق لثماره في أرض الواقع.

بل قال الشهرستاني^(٨٣) - رحمه الله -: "لم تنضبط قط شريعة من الشرائع إلا باقتران الاجتهاد بها؛ لأن من ضرورة الانتشار في العالم: الحكم بأن الاجتهاد معتبر"^(٨٤).

وتتجلى أهمية الاجتهاد الجماعي في عصرنا الحاضر فيما يلي:

أولاً- الاجتهاد الجماعي أكثر دقة وإصابة من الاجتهاد الفردي:

وذلك لأن الاجتهاد الجماعي باعتباره تفاعلاً وتكاملاً ومشاركة من العلماء والمجتهدين، والخبراء والمتخصصين، يتميز عن الاجتهاد الفردي بكونه أكثر استيعاباً وإماماً بالموضوع المطروح للاجتهاد، وأكثر شمولاً في الفهم لكل جوانب وملابسات القضية، كما أن عمق النقاش فيه ودقة التمهيص للآراء والحجج، يجعل استنباط الحكم أكثر دقة وأكثر إصابة، ولذلك حرص الخلفاء الراشدين - ﷺ - على الأخذ به، وبخاصة في القضايا العامة والمعقدة، فقد كان أسلوب الصحابة في الاجتهاد لتلك القضايا يغلب

^(٨١) جزء الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

^(٨٢) جزء الآية ٣٨ من سورة الشورى.

^(٨٣) هو: أبو الفتح محمد بن أبي القاسم عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، ولد بشهرستان سنة ٤٧٩هـ، له مصنفات عديدة منها، نهاية الإقدام في علم الكلام، الملل والنحل، توفي سنة ٥٤٨هـ، (انظر: الأعلام ١٣٨/٢، ١٣٩).

^(٨٤) انظر: الملل والنحل ١١/٢.

عليه الطابع الجماعي، وفي ذلك يقول الإمام الطبري^(٨٥) - رحمه الله - في تفسير قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ﴾^(٨٦)، "وأولى الأقوال بالصواب في ذلك أن يقال: إن الله - ﷻ - أمر نبيه - ﷺ - بمشاورة أصحابه فيما حزه من أمر عدوه ومكايد حربه، تألفاً منه بذلك من لم تكن بصيرته بالإسلام البصيرة التي يُؤمّن عليه معها فتنة الشيطان، وتعريفاً منه أمته ما في الأمور التي تحزبهم من بعده ومطلبها ليقفوا به في ذلك عند النوازل التي تنزل بهم، فيتشاوروا فيما بينهم، كما كانوا يرونه في حياته - ﷺ - بفعله. فأما النبي - ﷺ -، فإن الله كان يعرفه مطالب وجوه ما حزه من الأمور بوحيه أو إلهامه إياه صواب ذلك. وأما أمته، فإنهم إذا تشاوروا مستنئين بفعله في ذلك، على تصادقٍ وتأخٍ للحق، وإرادة جميعهم للصواب، من غير ميل إلى هوى، ولا حيدٍ عن هدى، فالله مسدّهم وموقّهم"^(٨٧).

ثانياً - الاجتهاد الجماعي يُسهم في سد الفراغ الحاصل بسبب توقف الإجماع:

فالاجتهاد الجماعي يمكن أن يسد الفراغ الذي يحدثه غياب الإجماع، حيث إن اتفاق عدد كبير من المجتهدين، أو الأغلبية منهم على حكم شرعي، لا بد أن يؤدي إلى الوصول إلى أحكام شرعية تكون في قوتها ودقتها أقرب إلى قوة الإجماع منها إلى قوة الاجتهاد الفردي.

بل رأى بعض الباحثين: أن الاجتهاد الجماعي يمكن أن يكون وسيلة إلى تحقيق أحد نوعي الإجماع الصريح أو السكوتي، موضحاً أن الحكم الذي يتوصل إليه بالاجتهاد الجماعي يمكن عرضه على بقية أهل العلم، ولاسيما مع سهولة التواصل في الوقت الحاضر، فإن وافقوا عليه صراحة كان إجماعاً صريحاً تاماً، وإن سكتوا بعد

^(٨٥) هو: الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، أحد الأئمة الأعلام، جمع من العلوم ما لم يشاركه فيها أحد من أهل عصره، من أشهر مؤلفاته: التفسير المشهور باسمه جامع البيان في تأويل القرآن، توفي سنة ٣١٠هـ، (انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٢٠/٣، شذرات الذهب ٢٦٠/٢).

^(٨٦) جزء الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

^(٨٧) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير الطبري ٣٤٥/٧.

علمهم زوال الموانع كان إجماعاً سكوتياً، وهذا على ما فيه، لكنه يؤكد أهمية الاجتهاد الجماعي في تحصيل الحكم من جمع كبير من أهل العلم مما يعطيه قوة ودقة^(٨٨).

ثالثاً- الاجتهاد الجماعي ينظم الاجتهاد ويمنع توقفه:

الاجتهاد أصل من أصول التشريع، وهو الأساس لحيوية التشريع ونمائه، واستمرار عطائه في تعريف الأمة بأحكام الله تعالى في كل نازلة، ولهذا فقد بدأ الاجتهاد منذ عهد النبي - ﷺ - على يد الصحابة، ثم التابعين من بعدهم ثم استمر الاجتهاد في عطائه حتى منتصف القرن الرابع الهجري حيث نودي بتوقف الاجتهاد، وإغلاق بابه، وكان من أهم الأسباب التي دعت إلى غلق باب الاجتهاد في تلك الفترة، الفوضى والأخطاء والانحرافات التي جاءت نتيجة الأعداء من أصحاب الاجتهاد الفردي ولغياب الاجتهاد الجماعي.

ولذلك ينبغي لمن ينادون باستمرار الاجتهاد أن يدعوا إلى تحقيقه عبر تنظيمه بأسلوب الاجتهاد الجماعي، حتى تُتجنب تلك الأخطاء النابعة من بعض أعداء الاجتهاد، خاصة في عصرنا هذا الذي نشأت فيه التخصصية في كل العلوم، بحيث يكون العالم متخصصاً في اللغة، أو الفقه، أو الأصول وهكذا، مما يجعل أكثر العلماء في هذا العصر لا يحيطون بكل العلوم والمعارف كما كان موجوداً لدى العلماء السابقين، ففي تنظيم الاجتهاد الجماعي مخرجا أيضاً من توقف حركة الاجتهاد بحيث يكمل بعضهم بعضاً، ويخرجوا عن طريق هذا النوع من الاجتهاد بأدق الأحكام وأقربها إلى الحق والصواب، وأبعدها عن الهوى والتشهي والضلال.

^(٨٨) انظر: الاجتهاد الجماعي د. عبد المجيد الشرفي ص ٧٧، ٩٢، الاجتهاد الجماعي د. شعبان إسماعيل ص ١١٩، ١٢٢، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية د. يوسف القرضاوي ص ١٨٢- ١٨٣، الاجتهاد في الإسلام د. نادية العمري ص ٢٦٤، ٢٦٥، الاجتهاد الجماعي د. صالح عبد الله ص ٣٥ وما بعدها، نظرية التقريب والتغليب في العلوم الإسلامية د. أحمد الريسوني ص ٤٤٦ وما بعدها.

رابعاً- الاجتهاد الجماعي علاج لمستجدات الفقه الحديثية:

فنحن نعيش في عصر تطورت فيه الحياة تطوراً هائلاً، نشأ عن ذلك كثير من المستجدات والقضايا التي لم تكن موجودة من قبل، وليس لها مثيل فيما تضمنته كتب الفقه، وهذا يتطلب من العلماء بذل الوسع لمعالجة هذه المستجدات والقضايا، وليس هناك أنسب من الاجتهاد الجماعي للتوصل إلى حلول مناسبة وأحكام ملائمة لهذه القضايا.

وذلك لأن هذه المستجدات تكون في الغالب قضايا عامة تهم كل المجتمع ويمس أثرها كل فرد في علاقته بالآخرين، وليست من القضايا الفردية التي تتعلق بكل فرد على حدة، وعليه فإن أي خطأ في الاجتهاد للقضايا العامة يصيب أثره عموم الناس، والاجتهاد الجماعي كفيل بإيجاد حل لهذه المستجدات العامة بصواب أغلب، ونتيجة أدق، ونظر أشمل من الاجتهاد الفردي؛ ولأن الكثير من القضايا المستجدة قد يحيط بها الكثير من الملاحظات والتشعبات والصلات بقضايا وعلوم متعددة، مما يجعل القدرة على فهم كل جوانبها ومتعلقاتها لا يكتمل إلا بأن يكون الاجتهاد فيها جماعياً، ويصعب على فرد استيعاب كل ما تتطلبه تلك القضايا من علوم ومعارف، والرؤية الفردية في هذه القضايا قاصرة، فربما نظر الفقيه إلى تلك القضية من زاوية، وأهمها من بقية الزوايا فيأت الحكم قاصراً، وأيضاً فإن قضايا العصر تتطلب من الفقيه مهما كان علمه وفقهه وجودة قريحته الاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص في كل فن، وفي كل علم له صلة بالمسألة المراد بحثها، وهذا المستوى من العلم يتعذر وجوده في الفرد الواحد؛ لذلك لا بد من الاجتهاد الجماعي الذي تنتوع فيه الاختصاصات وتتوسع فيه الخبرات والاستشارات^(٨٩).

خامساً- الاجتهاد الجماعي سبيل إلى توحيد الأمة:

فالأمة الإسلامية أحوج ما تكون إلى اجتماع كلمتها، واتحاد رؤيتها فيما يحل مشكلاتها؛ لتبني على ذلك وحدتها في المواقف والتعاملات مع القضايا المختلفة، ولن

(٨٩) انظر: الاجتهاد للتجديد سبيل الوراثة الحضارية، عمر عبيد حسنة، ص ٣٧، ٣٨.

يتأتى ذلك إلا إذا كانت حلولها ومشاكلها وقضاياها العامة نابعة من رؤية جماعية تسعى إلى جمع الكلمة وتوحيد الصف، بعيداً عن الرؤى الفردية المتنافرة التي قد تحدث فرقة في الأفكار، وتشتتاً في الصف، وتضارباً في الأحكام، مما يجعل الناس في حيرة من أمرهم، ولعل الاجتهاد الجماعي هو السبيل إلى إيجاد ذلك الاتحاد والاجتماع^(٩٠).

سادساً- إن الاجتهاد الجماعي لا يكاد يناع في مشروعيته أحد:

ولذا دعا إليه المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف عام ١٣٨٣ هـ مارس ١٩٦٣م، عندما قرر أن السبيل لمراعاة المصالح ومواجهة الحوادث المتجددة هو أن يتخير من أحكام المذاهب الفقهية ما يفي بذلك، فإن لم يكن في أحكامها ما يفي به كان سبيل تعرف الحكم هو الاجتهاد المذهبي الجماعي، فإن لم يف كان الاجتهاد الجماعي المطلق^(٩١).

وفي هذا المقام يقول شيخنا فضيلة الأستاذ الدكتور/ محمد الحفناوي "على أنه ينبغي التنبيه على أن الاجتهاد المحتاج إليه في هذا العصر هو الاجتهاد الجماعي الذي يكون في صورة مؤتمرات يحضرها من تتوافر فيهم شروط الاجتهاد؛ وذلك نظراً لدقة المواضيع وتنوع الحوادث والوقائع في هذا العصر، ولا يكفي أبداً - بأي حال من الأحوال - الاجتهاد الفردي مع أنه لا غنى عنه؛ لأنه هو الذي يبين الطريق أمام الاجتهاد الجماعي"^(٩٢).

والشريعة الغراء لم تلغ الاجتهاد الفردي، ولم تشترط ضم مجتهد أو مجتهدين آخرين إليه، بل طلبت من المجتهد البحث والاستقصاء عن حكم الواقعة، وكتب الفقه تحدثت

(٩٠) انظر: الاجتهاد الجماعي، د. عبد المجيد الشرفي، ص ٧٧، ٩٢، الاجتهاد الجماعي، د. شعبان إسماعيل، ص ١١٩، ١٢٢، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية د. يوسف القرظاوي، ص ١٨٢-١٨٣، الاجتهاد في الإسلام د. نادية العمري ص ٢٦٤، ٢٦٥، نظرية التقريب والتغليب في العلوم الإسلامية د. أحمد الريسوني ص ٤٤٦ وما بعدها، الاجتهاد الجماعي د. صالح بن حميد ص ٣٥ وما بعدها.

(٩١) انظر: الاجتهاد في الشريعة الإسلامية للشيخ الخفيف ص ٢٣١، أصول الفقه لزكريا البري، ص ٣٢٨.

(٩٢) انظر: تبصير النجباء أ.د. الحفناوي ص ٨.

عن كثير من الوقائع التي ثبت حكمها باجتهاد فردي سواء كان من الصحابة، أو من التابعين وتابعيهم منها:

١- تفسير أبي بكر - ﷺ - الوارد في قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِكُمْ فِي الْأَكْلَالَةِ﴾^(٩٣)، فلما سئل عنها قال: أقول فيها برأبي فإن يكن صوابا فمن الله، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان، أراه ما خلا الوالد والولد، ولما سئل عنها عمر بن الخطاب - ﷺ - قال: إني لأستحي من الله أن أرد شيئا قاله أبو بكر^(٩٤).

٢- اجتهاد عمر بن الخطاب في وقف قطع يد السارق عام المجاعة عملاً بالشبهة الواردة في حديث رسول الله - ﷺ -: "ادعوا الحدود بالشبهات"^(٩٥).

٣- اجتهاد علي بن أبي طالب في جلد شارب الخمر ثمانين جلدة، مع أنه في عهد رسول الله - ﷺ - وخلافة أبي بكر - ﷺ - كان يؤتى بشارب الخمر ويضرب بالأيدي والجريد والنعال، فلما استهان الناس بشرب الخمر وسئل عنها الإمام علي - كرم الله وجهه - قال: "إنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افتري، وحد المفتري ثمانون جلدة"^(٩٦)، ومنها: اجتهادات الأئمة الأربعة (أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وابن حنبل) في المسائل الفقهية الواردة في كتب الفقه المختلفة.

^(٩٣) جزء الآية ١٧٦ من سورة النساء.

^(٩٤) انظر: أحكام القرآن للجصاص ١٠٤/١.

^(٩٥) هذا الحديث روي بروايات مختلفة في بعضها مقال، قال البخاري: وأصح ما فيه حديث سفيان الثوري عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال: "ادعوا الحدود بالشبهات" ادفعوا القتل عن المسلمين ما استطعتم"، وروي عن عقبة بن عامر ومعاذ أيضا موقوفا، وروي منقطعاً وموقوفاً على عمر، ورواه ابن حزم في كتاب الاتصال عن عمر موقوفاً عليه، قال الحافظ: وإسناده صحيح، (انظر: نيل الأوطار ٧/١١٠ - ١١١).

^(٩٦) أخرجه مالك في الموطأ ٨٤٢/٢، كتاب: الأشربة، باب: الحد في الخمر، والدار قطني ١٥٧/٣ برقم ٢٢٣، يقول ابن حزم في الإحكام، ٧/٤٥٣ كل ما ورد في ذلك قد نقصناه، وكله ساقط لا حجة فيه مضطرب ينقض بعضه بعضاً.

وأيضاً: اجتهادات الطبري، والليث بن سعد^(٩٧)، وداود الظاهري^(٩٨)، وابن تيمية، والنووي^(٩٩)، والعز بن عبد السلام^(١٠٠)، وابن دقيق العيد^(١٠١)، وغير ذلك مما هو معلوم في كتب السابقين.

ضوابط الاجتهاد الجماعي:

لقد حصر فضيلة الدكتور/ زكريا البري - رحمه الله - ضوابط الاجتهاد الجماعي فيما يلي:

١- أن يكون أمر تحديد الشروط التي يجب تحققها في المجتهدين واختيارهم من أهل الذكر والعلم والصلاح موكولاً لولي الأمر المسلم ممن تحققت فيهم أهلية الاجتهاد. وأرى أن ترك هؤلاء المجتهدين لولي الأمر فيه نظر، خاصة إن دخلت المحسوبة والأهواء في هذا الاختيار، كما نرى في بعض دولنا الإسلامية، خاصة في اختيار مجمع البحوث الإسلامية، أو المجمع الفقهي؛ ولذا لابد من وضع ضوابط لاختيار المجتهدين يضعها أهل الاجتهاد بعيداً عن الأهواء والتقلبات السياسية.

^(٩٧) هو: الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي إمام أهل مصر في عصره حديثاً وفقها، توفي سنة ١٧٥هـ، (انظر: وفيات الأعيان ٤٣٨/١، الأعلام ١١٥/٦).

^(٩٨) هو: داود بن علي بن خلف الأصبهاني أبو سليمان المعروف بالظاهري، وهو أول من استعمل قول الظاهر في الأخذ بالكتاب والسنة وألغى ما سوى ذلك من الرأي والقياس، من مصنفاته، كتاب الإيضاح، والإفصاح، توفي سنة ٢٧٠هـ، (انظر: وفيات الأعيان ٢٥٥/٢، سير أعلام النبلاء ٩٧/١٣).

^(٩٩) هو: يحيى بن شرف بن مري النووي محي الدين أبو زكريا الفقيه الشافعي، من مؤلفاته: روضة الطالبين، المجموع شرح المهذب، توفي سنة ٦٧٦هـ، (انظر: شذرات الذهب ٣٥٤/٥).

^(١٠٠) هو: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم الدمشقي المعروف بالعز بن عبد السلام، برع في الفقه والأصول والحديث والتفسير، من مصنفاته: القواعد الكبرى، وغير ذلك توفي سنة ٦٦٠هـ، (انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٢٠٩/٥، شذرات الذهب ٣٠١/٥).

^(١٠١) هو: الإمام تقي الدين محمد بن علي بن وهب بن مطيع المعروف بابن دقيق العيد القشيري الشافعي، كان من أكابر علماء الأصول مجتهداً، له مصنفات منها: إحكام الأحكام وغيرها توفي سنة ٧٠٢ هـ (انظر الأعلام للزركلي ٢٨٣/٢، تذكرة الحفاظ للذهبي ١٨٢/٤).

٢- وجود مجموعة من المستشارين والخبراء في كل علوم الحياة وفنونها للرجوع إليهم في حدود اختصاصهم إذا اقتضى الأمر، وذلك امتثالاً لقول ربنا - ﷻ -: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١٠٢).

٣- أن يؤخذ عند اختلاف آراء المجتهدين برأي الأكثرية، فإنه أقرب إلى الصواب.
٤- أن يأمر ولي الأمر بتنفيذ هذا الرأي في المسائل الاجتماعية العامة، حتى يكون له الصفة الملزمة، وإن من المقررات الإسلامية أن حكم الحاكم يرفع الخلاف بين العلماء^(١٠٣).

المبحث الخامس

مشروعية الاجتهاد الجماعي

يقال في حكم الاجتهاد الجماعي ما يقال في حكم الاجتهاد مطلقاً، إذ الاجتهاد الجماعي أحد أنواع الاجتهاد، فالأصل فيه أنه من فروض الكفايات، وقد يكون فرض عين، وقد يكون مندوباً.

يقول الشوكاني - رحمه الله -: "وقال بعضهم: الاجتهاد في حق العلماء على ثلاثة أضرب: فرض عين، وفرض كفاية، وندب".

فالأول: على حالين: أحدهما: اجتهاد في حق نفسه عند نزول الحادثة، والثاني: اجتهاد فيما تعين عليه الحكم فيه، فإن ضاق فرض الحادثة كان على الفور، وإلا كان على التراخي.

والثاني: على حالين أحدهما: إذا نزلت بالمستفتي حادثة، فاستفتى أحد العلماء توجه الفرض على جميعهم، وأخصهم بمعرفتها من خص بالسؤال عنها، فإن أجاب هو أو غيره سقط الفرض، وإلا أتموا جميعاً.

^(١٠٢) جزء الآية ٤٣ من سورة النحل، وجزء الآية ٧ من سورة الأنبياء.

^(١٠٣) انظر: الاجتهاد في الشريعة الإسلامية د. زكريا البري، ص ٢٥٣-٢٥٥.

والثاني: أن يتردد الحكم بين قاضيين مشتركين في النظر، فيكون فرض الاجتهاد مشتركا بينهما، فأيهما تفرد بالحكم فيه سقط فرضه عنها.

والثالث: على حالين أحدهما: فيما يجتهد فيه العالم من غير النوازل، يسبق إلى معرفة حكمه قبل نزوله.

والثاني: أن يستفتيه قبل نزولها^(١٠٤).

إذا ثبت هذا فأقول: دلت كثير من النصوص على مشروعية الاجتهاد الجماعي من القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، وعمل الصحابة - ﷺ - والتابعين من بعدهم. أما القرآن الكريم: فنجد أن كثيراً من آيات الله تعالى تخاطب المسلمين باسم الجماعة في كل شأن من شئون حياتهم، وبخاصة فيما يتعلق بأمر الاجتهاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن أمثلة ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(١٠٥).

٢- قوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(١٠٦).

٣- قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(١٠٧).

٤- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(١٠٨).

^(١٠٤) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ٣٠٥/٢.

^(١٠٥) جزء الآية ١١٠ من سورة آل عمران.

^(١٠٦) جزء الآية ١٠٤ من سورة آل عمران.

^(١٠٧) جزء الآية ٧١ من سورة التوبة.

^(١٠٨) جزء الآية ٥٩ من سورة النساء.

وفي مثل هذا الخطاب العام يقول ابن القيم^(١٠٩) - رحمه الله -: "فإن الأحكام المعلقة على المجموع يُؤتى فيها باسم يتناول المجموع دون الأفراد كقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾^(١١٠)، وقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾^(١١١)، وقوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ عَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١١٢)، فإن لفظ الأمة ولفظ سبيل المؤمنين لا يمكن توزيعه على أفراد الأمة وأفراد المؤمنين، بخلاف لفظ السابقين، فإنه يتناول كل فرد من السابقين"^(١١٣).

٥- قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾^(١١٤).

وقد أفاض الأصوليون في بيان وجه الدلالة من هذه الآية على مشروعية الاجتهاد، وقد نازع فيها من نازع، كما أن جل استدلالهم انصب على مشروعية القياس، ومما يزيد لها في الدلالة على الاجتهاد الجماعي أنها خطاب للجماعة، فدلالتها على الاجتهاد الجماعي من باب أولى.

٦- قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾^(١١٥).

ففي هذه الآية أمر الله تعالى رسوله - ﷺ - بمشاورة أصحابه في كل أمر يتعلق بالأمة ما لم ينزل فيه وحي، وقد جاء في تفسير الإمام القرطبي في معنى هذه الآية: "روي عن الحسن البصري والضحاك قالا: ما أمر الله تعالى نبيه بالمشاورة لحاجة منه

^(١٠٩) هو: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي ثم الدمشقي شمس الدين الحنبلي، المجتهد المعروف بابن قيم الجوزية، من مؤلفاته: إعلام الموقعين وغير ذلك توفي سنة ٧٥١هـ، (انظر: شذرات الذهب ١/١٦٨، الدرر الكامنة ٤/٢١).

^(١١٠) جزء الآية ١٤٣ من سورة البقرة.

^(١١١) جزء الآية ١١٠ من سورة آل عمران.

^(١١٢) جزء الآية ١١٥ من سورة النساء.

^(١١٣) انظر: أعلام الموقعين ٥/٥٦١.

^(١١٤) جزء الآية ٢ من سورة الحشر.

^(١١٥) جزء الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

إلى رأيهم، وإنما أراد أن يعلمهم ما في المشاورة من الفضل، ولتقتدي به أمته من بعده" (١١٦).

٧- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّاعُوا بِهِ وَلَوَّ رَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (١١٧).

وفي ظني أن هذه الآية من أصرح الآيات دلالة على المطلوب سواء في ذلك عموم الاجتهاد، أو الاجتهاد الجماعي على الخصوص، وممن بسط الكلام على هذه الآية أبو بكر الجصاص في تفسيره، فقد قرر دلالتها على وجوب القول بالقياس تقريراً لا مزيد عليه فقال - رحمه الله - : "وفي هذه الآية دلالة على وجوب القول بالقياس واجتهاد الرأي في أحكام الحوادث وذلك لأنه أمر برد الحوادث إلى الرسول - ﷺ - في حياته إذا كانوا كانوا بحضرته وإلى العلماء بعد وفاته والغيبة عن حضرته - ﷺ -" (١١٨).

وأما السنة: فقد دلت أحاديث كثيرة على مشروعية الاجتهاد الجماعي ومن هذه الأحاديث:

١- ما رواه سعيد بن المسيب عن علي - ﷺ - أنه قال: "قلت: يا رسول الله، الأمر ينزل بنا بعدك لم ينزل به القرآن ولم نسمع فيه منك شيئاً، قال: أجمعوا له العالمين أو قال العابدين من المؤمنين واجعلوه شورى بينكم ولا تقضوا فيه برأي واحد" (١١٩).

٢- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال: "لما نزلت هذه الآية: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ قال رسول الله - ﷺ - : " أما إن الله ورسوله غنيان عنها، ولكن جعلها الله

(١١٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن القرطبي ٢٥٠/٤.

(١١٧) جزء الآية ٨٣ من سورة النساء.

(١١٨) انظر: أحكام القرآن للجصاص ٨٢/٣.

(١١٩) الحديث ورد في مجمع الزوائد ١/١٧٧، ١٧٨، باب: في الإجماع من طريق ابن عباس - ﷺ -، وورد أيضاً في كنز العمال للمتقي الهندي ٢/٣٤٠ برقم (٤١٨٨).

رحمة لأمتي، فمن شاور منهم لم يعدم رشداً، ومن ترك المشورة منهم لم يعدم
عناء" (١٢٠).

٣- وعن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: "ما رأيت أحداً أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله -
ﷺ" (١٢١).

وقد وقعت المشورة من النبي -ﷺ- لأصحابه في مواطن كثيرة، فقد شاورهم يوم بدر
في الذهاب إلى العير، وشاورهم كذلك أين يكون المنزل، وشاورهم في غزوة أحد، ويوم
الخنق في غزوة الأحزاب بثلاث ثمار المدينة عامنذ فأبى عليه السعدان، سعد بن معاذ،
وسعد بن عباد، فترك ذلك، واستشار علياً وأسامة في فراق عائشة - رضي الله عنها -
(١٢٢).

والشاهد من هذه الأحاديث والآثار حث النبي -ﷺ- على الشورى بقوله وفعله،
تأكيداً منه على جدواها ونفعها، وأنها هداية للخير، وأكثر إصابة للحق، وعند النظر في
هذه المسائل التي شاور فيها النبي -ﷺ- أصحابه نجد أنها مسائل راجعة إلى اجتهاده
-ﷺ- لعدم نزول الوحي فيها حين المشاورة، فدل ذلك على أنه يشرع للمجتهد أن
يشاور غيره من المجتهدين عند النظر في المسائل الاجتهادية، التي لم يتضح له فيها
حكم الله -ﷻ- ومنها مسائل السياسة العامة، ومنها ما هو أحكام شرعية فرعية (١٢٣).

وأما عمل الصحابة: -ﷺ- فقد طبق الصحابة -ﷺ- مبدأ النظر الجماعي للوقائع
والنوازل التي كانت تستجد لهم، ومن أمثلة ذلك:

(١٢٠) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (الحادي والخمسون من شعب الإيمان) ٧٦/٦، باب: في
الحكم بين الناس وقال: "بعض هذا المتن يروى عن الحسن البصري من قوله وهو مرفوع غريب".

(١٢١) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى ١٠٩/١٠ برقم (٢٠٠٨٨)، باب: مشاورة الوالي والقاضي في
الأمر، وقال البيهقي: أخرجه البخاري في الصحيح من حديث عبد الرزاق، قال ابن حجر: "وهذا القدر
حذفه البخاري لإرساله؛ لأن الزهري لم يسمع من أبي هريرة". (انظر: فتح الباري لابن حجر ٣٣٤/٥).

(١٢٢) انظر: الشورى في الإسلام تناصح وتعاون د. محمود محمد بابلي ص ١١٠ وما بعدها، فقه
الشورى والاستشارة د. توفيق الشاوي ص ١٣٠ وما بعدها، الشورى وأثرها في الديمقراطية د. عبد
الحميد الأنصاري ص ٧٠.

(١٢٣) انظر: تفسير ابن كثير ١٤٩/٢.

١- كان عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- مع علمه وفقهه يستشير الصحابة فكان إذا رفعت إليه قضية قال: "ادعوا لي عليا، وادعوا لي زيدا وكان يستشيرهم، ثم يفصل بما اتفقوا عليه" (١٢٤).

٢- عن شريح القاضي قال: قال لي عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: "اقض بما استبان لك من قضاء رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فإن لم تعلم كل أفضية رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فاقض بما استبان لك من أئمة المهتدين، فإن لم تعلم كل ما قضت به أئمة المهتدين، فاجتهد رأيك واستشر أهل العلم والصلاح" (١٢٥).

٣- عن ميمون بن مهران (١٢٦) قال: كَانَ أَبُو بَكْرٍ -رضي الله عنه- إِذَا وَرَدَ عَلَيْهِ خَصْمٌ نَظَرَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، فَإِنْ وَجَدَ فِيهِ مَا يَقْضِي بِهِ قَضَى بِهِ بَيْنَهُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فِي الْكِتَابِ ، نَظَرَ: هَلْ كَانَتْ مِنَ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- فِيهِ سُنَّةٌ؟ فَإِنْ عَلِمَهَا قَضَى بِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ خَرَجَ فَسَأَلَ الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ: " أَتَانِي كَذَا وَكَذَا ، فَتَنَظَرْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، وَفِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- ، فَلَمْ أَجِدْ فِي ذَلِكَ شَيْئًا ، فَهَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَضَى فِي ذَلِكَ بِقَضَاءٍ؟" ، فَرَبَّمَا قَامَ إِلَيْهِ الرَّهْطُ فَقَالُوا: " نَعَمْ ، قَضَى فِيهِ بِكَذَا وَكَذَا " ، فَيَأْخُذُ بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- . قَالَ جَعْفَرٌ وَحَدَّثَنِي غَيْرُ مِمْوُنٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ ذَلِكَ: " الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِينَا مَنْ يَحْفَظُ عَنَّا نَبِيَّنَا -صلى الله عليه وسلم- " ، وَإِنْ أَعْيَاهُ ذَلِكَ دَعَا رُؤُوسَ الْمُسْلِمِينَ وَعُلَمَاءَهُمْ ، فَاسْتَشَارَهُمْ ، فَإِذَا اجْتَمَعَ رَأْيُهُمْ عَلَى الْأَمْرِ قَضَى بِهِ " ، قَالَ جَعْفَرٌ: وَحَدَّثَنِي مِمْوُنٌ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ -رضي الله عنه- عَنْهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ ، فَإِنْ أَعْيَاهُ أَنْ يَجِدَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ ، نَظَرَ: هَلْ كَانَ لِأَبِي بَكْرٍ -رضي الله عنه- فِيهِ قَضَاءٌ؟ فَإِنْ وَجَدَ أَبَا بَكْرٍ -رضي الله عنه-

(١٢٤) انظر: إعلام الموقعين لابن القيم ٦٥/١، المبسوط للسرخسي ٧١/١٦، الشورى وأثرها في الديمقراطية د. عبد الحميد الأنصاري ص ٩٠.

(١٢٥) الحديث ورد في كنز العمال للمتقي الهندي ٥/٨١٠ برقم (١٤٤٤٩)، انظر: إعلام الموقعين ٨٤/١.

(١٢٦) هو: ميمون بن مهران الرقي، أبو أيوب من سادة التابعين وفقهه من القضاة، وكان ثقة في الحديث كثير العبادة، توفي سنة ١١٧هـ، (انظر: الأعلام للزركلي ٣٤٢/٧، تذكرة الحفاظ ٧٦/١).

ﷺ - قَدْ قَضَى فِيهِ بِقَضَاءِ قَضَى بِهِ ، وَالْأَدْعَا زُؤُوسَ الْمُسْلِمِينَ وَعُلَمَاءَهُمْ ، فَاسْتَشَارَهُمْ ، فَإِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى الْأَمْرِ قَضَى بَيْنَهُمْ " (١٢٧).

وأما عمل التابعين: فقد سار التابعون أيضاً على هذا النهج من المشاورة والاجتهاد الجماعي، فقد روي عن عمر بن عبد العزيز -ﷺ- أنه لما ولي المدينة جمع عشرة من فقهاء^(١٢٨)، وهم سادة الفقهاء في ذلك الزمان وقال لهم: "إني دعوتكم لأمر تخرجون عليه وتكونون فيه أعوانا على الحق، ما أريد أن أقطع أمراً إلا ب رأيكم، أو برأي من حضر منكم" (١٢٩).

ويقول القرطبي: "وقد جعل عمر بن الخطاب -ﷺ- الخلافة - وهي أعظم النوازل - شورى" (١٣٠).

وهكذا نجد من خلال ما سبق من أدلة توضح مشروعية الاجتهاد الجماعي الذي لا يستبد فيه أحد برأيه، مهما علت منزلته، لعلمهم أن رأي الجماعة أقرب إلى الصواب وأولى بالاتباع^(١٣١).

(١٢٧) أخرجه البيهقي ١١٤/١٠ برقم (٢٠١٢٨)، باب: ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي، والدارمي في سننه ٦٩/١ برقم (١٦١)، باب: الفتيا وما فيه من الشدة، وأورده ابن القيم في إعلام الموقعين ١١٥/٢.

(١٢٨) وهم: عروة بن الزبير، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، وأبو بكر بن سليمان بن أبي خيثمة، وسليمان بن يسار، والقاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله، وعبد الله بن عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عامر بن ربيعة، وخارجة بن زيد بن ثابت، (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٣٤/٥، البداية والنهاية ٤٠٥/١٢).

(١٢٩) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٣٤/٥، سير أعلام النبلاء ١١٨/٥، تهذيب الكمال ٤٣٩/٢١.

(١٣٠) انظر: تفسير القرطبي ٢٥١/٤.

(١٣١) انظر: الاجتهاد الجماعي د. عبد المجيد الشرفي ص ٤٨ - ٥٠، الاجتهاد الجماعي د. شعبان إسماعيل ص ٢١-٢٦، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية د. يوسف القرضاوي ص ١٨٣، الاجتهاد الجماعي د. صالح بن عبد الله ص ٦٩ وما بعدها.



المبحث السادس

حجية الاجتهاد الجماعي

تعريف الحجة: أصلها الفعل حَجَّ، أي قصد، والحجة: الدليل والبرهان، أي الدلالة المبينة للمحجة، وهي: المقصد المستقيم الذي يقتضي صحة أحد النقيضين.
فالحجة: ما يرد به إثبات أمر أو نقيضه، وسميت حجة؛ لأن بها يقصد الحق المطلوب^(١٣٢)، والمراد في المبحث هنا: هل يصلح الاستدلال بالاجتهاد الجماعي فيلزم الأخذ به؟.

وبعبارة اصطلاحية: الحكم بكون الاجتهاد الجماعي دليلاً شرعياً يلزم الأخذ بمقتضاه، وقد قالوا في هذا الباب: "حجية خبر الواحد"، و"حجية قول الصحابي"، وعدم حجية الحديث المرسل" وهكذا، والذي يقال في هذا أن كل ما قرره علماء الفقه والأصول - رحمهم الله - في حجية الاجتهاد اختلافاً واتفاقاً هو معتبر من حيث النظر في الاجتهاد بقطع النظر عن اتصافه بالفردية أو الجماعية.

وبناء على ذلك: فقد اختلف العلماء في حجية الاجتهاد الجماعي بناء على اختلافهم في حجية رأي الأكثر من المجتهدين، فباعتبار الاجتهاد الجماعي اتفاق أكثر المجتهدين حول حكم شرعي، هل ينزل منزلة الإجماع الأصولي فيكون حجة ملزمة أم لا؟ وكان اختلافهم على عدة أقوال:

القول الأول: أن رأي الأكثرية من المجتهدين ليس إجماعاً، وهو مذهب الجمهور^(١٣٣).

(١٣٢) انظر: لسان العرب ٢/٢٢٨، مقاييس اللغة ٢/٢٩، ٣٠، مفردات الراغب ص ٢١٩، المصباح المنير ص ١٢١، تاج العروس ٥/٤٦٣.
(١٣٣) انظر: الإحكام للأمدى ١/٢٩٤، تيسير التحرير ٣/٣٤١، إرشاد الفحول للشوكاني ١/٢٣٤، أصول السرخسي ١/٣١٦، المحصول للرازي ٤/٢٥٧، الفصول في الأصول للجصاص ٣/٣١٢-٣١٧، شرح الكوكب المنير ٢/٢٢٩.

القول الثاني: أن رأي الأكثرية حجيته الإجماع، وهو اختيار الإمام الطبري وأبو بكر الرازي^(١٣٤)، وأبو الحسين الخياط^(١٣٥) من المعتزلة، والإمام أحمد في رواية عنه^(١٣٦).

القول الثالث: أن رأي الأكثرية حجة ظنية واتباعه أولى من غيره، ولكنه ليس إجماعاً^(١٣٧)، وهو اختيار ابن الحاجب وابن بدران^(١٣٨) - رحمهم الله -.

القول الرابع: أن الاجتهاد الجماعي: هو الإجماع الواقعي الذي يختلف عن الإجماع الأصولي، وهو اختيار بعض المعاصرين، حيث يرون أن الإجماع الأصولي يكون باتفاق جميع المجتهدين، وحجيته قاطعة لا يجوز لأحد مخالفتها، بينما الإجماع الواقعي يعتبر اتفاقاً للأكثرية يطرأ عليه النسخ والمعارضة، وبالنظر في حجة هذا القول وأدلته، فإنه يرجع في الحقيقة إلى القول الثالث^(١٣٩).

^(١٣٤) هو: أحمد بن علي أبو بكر الرازي المعروف بالجصاص، الإمام الكبير انتهت إليه رئاسة الحنفية ببغداد، له مصنفات منها: أحكام القرآن، توفي سنة ٣٧٠هـ، (انظر: البداية والنهاية ١٠/١٨٠، وفيات الأعيان ٥/٤٢١).

^(١٣٥) هو: عبد الرحيم بن محمد الخياط أبو الحسين من أصحاب جعفر بن مبشر، كان أستاذاً أبي القاسم الكعبي وهو رئيس فرقة الخياطية من المعتزلة، توفي سنة ٢٩٠هـ، (انظر: تاريخ بغداد ٨٧/١١، الملل والنحل ١/٧٦).

^(١٣٦) انظر: المحصول للرازي ٤/١٥٠، روضة الناظر ١/٤٠٢، نهاية السؤل ١/٢٩٦، الإحكام للآمدي ١/٢٩٤، إرشاد الفحول ١/٢٣٤، الإبهاج لابن السبكي ٢/٣٨٧، البحر المحيط للزركشي ٣/٥٢٢.

^(١٣٧) انظر: مختصر المنتهى لابن الحاجب ١/١١٤، المدخل لابن بدران ص ٢٨٠، ٢٨١، كشف الأسرار للبخاري ٣/٢٣٠.

^(١٣٨) هو: عبد القادر بن أحمد بن مصطفى الدومي ثم الدمشقي المعروف بان بدران الحنبلي فقيه أصولي وأديب، من مصنفاته: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، ونزهة خاطر العاطر، توفي سنة ١٣٤٦هـ، (انظر: الأعلام للزركلي ٤/٣٧، معجم المؤلفين ٢/١٨٤).

^(١٣٩) انظر: الاجتهاد في الشريعة الإسلامية د. يوسف القرضاوي ص ١٨٣، ١٨٤، الاجتهاد الجماعي د. عبد المجيد الشرفي ص ٩٣-٩٩، الإسلام عقيدة وشريعة للشيخ شلتوت ص ٤٥٦.

الأدلة والمناقشة:

أدلة أصحاب القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول، وهم القائلون بأن الاجتهاد الجماعي ليس بحجة ولا بإجماع بما يلي:

١- ما روي أن ابن عباس - رضي الله عنهما - خالف رأي الأكثرية في مسألة العول، وربما الفضل، والمتعة ولو كان رأي الأكثرية حجة كالإجماع لبادروا بالإنكار عليه وتخطئته، ولم ينقل ذلك عنهم، وإنما نقل عنهم مناظرته.

٢- واستدلوا أيضا: بقصة أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - في قتل مانعي الزكاة، فالصحابية أنكروا على أبي بكر - رضي الله عنه - ولم يكن قولهم حجة.

ونوقشت أدلة أصحاب القول الأول بما يأتي:

أن الأكثرية إذا سوَّغوا للأقل النادر الاجتهاد، فإنه لا يثبت حكم الإجماع بدون قوله، كخلاف ابن عباس في العول، وأبي بكر في قتال مانعي الزكاة، وإنما لم يسوَّغوا له الاجتهاد، وأنكروا عليه قوله، فإنه يثبت حكم الإجماع بدون قوله، وهو بمنزلة قول ابن عباس في ربا الفضل فإن الصحابة لم يسوَّغوا له الاجتهاد، وقد روي أنه رجع إلى قولهم فكان ثابتا بدون قوله (١٤٠).

أدلة أصحاب القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول وهم القائلون بأن رأي الأكثر حجة كالإجماع بأدلة من السنة ومن الإجماع ومن المعقول:

(١٤٠) انظر: الإحكام للآمدي ٢٩٥/١، التقرير والتحرير ١٢٤/٣، البحر المحيط ٥٢٢/٣، أصول السرخسي ٣١٦/١.

أولاً- من السنة:

- ١- قول النبي -ﷺ-: "عليكم بالسواد الأعظم"^(١٤١).
 - ٢- قوله -ﷺ-: "إن الله لا يجمع أمتي أو قال أمة محمد -ﷺ- على ضلالة، ويد الله مع الجماعة، ومن شذ شذ في النار"^(١٤٢).
- وجه الدلالة من هذين النصين:** أن لفظ "الأمة" و"السواد الأعظم" يصح إطلاقه على أهل العصر، وإن خالف الواحد، أو الاثنان كما يقال: بنو تميم يحمون الجار، ويكرمون الضيف، والمراد به الأكثر^(١٤٣).

ثانياً- الإجماع:

وهو أن الأمة اعتمدت في خلافة أبي بكر على انعقاد الإجماع عليه لما اتفق عليه الأكثرون، وإن خالف في ذلك جماعة، كعلي وسعد بن عباد، ولولا أن إجماع الأكثر حجة مع مخالفة الأقل لما كانت إمامة أبي بكر ثابتة بالإجماع^(١٤٤).

ثالثاً- من المعقول:

- ١- أن الاعتداد بمخالفة الأقلية يمنع انعقاد الإجماع أصلاً، ولا يكاد يسلم إجماع من مخالفة واحد، أو اثنان سراً أو علانية، وذلك تعطيل لدليل شرعي.

^(١٤١) أخرجه أحمد في مسنده ٢٧٨/٤ برقم (١٨٤٧٣)، والهيثمي في مجمع الزوائد ٣٩٢/٥ برقم (٩٠٩٧) باب: لزوم الجماعة وطاعة الأئمة والنهي عن قتالهم، وقال: رواه عبد الله بن أحمد والبخاري والطبراني ورجالهما ثقات.

^(١٤٢) أخرجه الترمذي في سننه ٤٦٦/٤ برقم (٢١٦٧) كتاب: الفتن، باب: ما جاء في لزوم الجماعة، وقال أبو عيسى: هذا حديث غريب من هذا الوجه، والهيثمي في مجمع الزوائد ٣٩٣/٥ برقم (٩١٠٠) وقال: رواه الطبراني بإسنادين رجال أحدهما ثقات، رجال الصحيح خلا مرزوق مولى آل طلحة وهو ثقة.

^(١٤٣) انظر: الإحكام للآمدي ٢٩٦/١، أصول السرخسي ٢١٧/١، المحصول للرازي ٢٥٨/٤، ٢٥٩، كشف الأسرار للبخاري ٤٤٦/٣ وما بعدها.

^(١٤٤) انظر: الإحكام للآمدي ٢٩٦/١، البحر المحيط ٥٢٣/٣، إرشاد الفحول ٢٣٤/١.

٢- أن إنكار الصحابة على ابن عباس - رضي الله عنهما- في خلافه في ربا الفضل والعول.

والمتعة، دليل على أن اتفاقهم حجة، فلذلك أنكروا عليه، وإلا فإن المجتهد ليس له أن ينكر على مجتهد^(١٤٥).

ونوقشت أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي:

أن لفظ الأمة الوارد في الأحاديث يدل على الأكثرية، بطريق المجاز ولهذا يصح أن يقال: إذا شذ عن الجماعة واحد ليس هم كل الأمة، ولا كل المؤمنين، بخلاف ما إذا لم يشذ منهم أحد، وعلى هذا فيجب حمل لفظ الأمة على الكل، لكون الحجة فيه قطعية، ويحمل السواد الأعظم على جميع أهل العصر؛ لأنه لا أعظم منه.

وما ذكره في عقد الإمامة لأبي بكر - ﷺ - اعتبرت إجماعاً رغم تخلف بعض الصحابة، فكان إجماع أكثرية، وليس اتفاق الكل.

فيجاب عليه: بأن البيعة بالإجماع الكامل، والذين تخلفوا كان تخلفهم لعذر، وليس لعدم موافقة؛ لأنهم بعد زوال العذر تمت منهم الموافقة^(١٤٦).

أما نقاشهم لأدلة المعقول:

فقد ردوا دليلهم الأول بما يلي:

- أن الاحتجاج بالإجماع إنما يكون حيث علم الاتفاق من الكل، إما بصريح المقال، أو قرائن الأحوال، وذلك ممكن.

وردوا الدليل الثاني بما يلي:

- أن إنكار الصحابة على ابن عباس فيما ذهب إليه لم يكن بناء على إجماعهم واجتهادهم، بل بناء على مخالفة ما رووه من الأخبار الدالة على تحريم ربا الفضل،

^(١٤٥) انظر: الإحكام للآمدي ٢٩٧/١، أصول السرخسي ٣١٦/١، المحصول للرازي ٢٦٢/٤،

المستصفي للغزالي ٢١١/١، الاجتهاد الجماعي للشرفي ص ٩٥-٩٧.

^(١٤٦) انظر: الإحكام للآمدي ٢٩٩/١، أصول السرخسي ٣١٦/١، البحر المحيط ٥٢٤/٣.

ونسخ المتعة، ولذا صح عن ابن عباس - رضي الله عنهما- أنه رجع لما سمع ما روه له^(١٤٧).

استدل أصحاب هذا القول: وهم القائلون: إن اتفاق الأكثرية حجة ظنية، وليست إجماعاً بما يلي:

١- إن خبر الواحد بأمر لا يفيد العلم، وخبر الجماعة إذا بلغ عددهم حد التواتر يفيد العلم، فليكن مثله في باب الاجتهاد والإجماع^(١٤٨).

٢- اتفاق الأكثر على قول يدل على وجود دليل راجح، وإلا لما اتفقوا وبعد أن يكون المخالف للأكثرية دليلاً راجحاً، ومن البعيد أيضاً أن يكون للأقلية دليل لم يطلع عليه الأكثرية غلطاً أو عمداً^(١٤٩).

٣- إن الكثرة يحصل بها الترجيح في رواية الخبر، فليكن الاجتهاد مثله، فتكون الكثرة مرجحة لأصحابها، ويكون اتباع رأيهم هو الأولى.

ونوقشت أدلة أصحاب القول الثالث بما يلي:

ردُّوا الدليل الأول فقالوا: إنه إن كان صدق الأكثر فيما يخبرون به عن أمر محسوس مفيد للعلم، فلا يلزم مثله في الإجماع الصادر عن الاجتهاد فلا يفيد العلم؛ لأنه صادر عن رؤيتهم ومشاهدتهم.

وردوا الدليل الثاني فقالوا: إنه لا مانع من أن يكون الحق مع الأقل؛ لأن الأكثر ليس كل الأمة حتى تكون لهم العصمة من الخطأ.

وردوا الدليل الثالث فقالوا: إنه لا يلزم من الترجيح بالكثرة في الرواية الترجيح بالكثرة في الرأي، فإن في الرأي قد يكون رأي الأقلية أكثر رجحاناً، وأما في الرواية فهي

^(١٤٧) انظر: الإحكام للآمدي ٢٩٦/١ وما بعدها، المحصول للرازي ٢٦٢/٤، المستصفى للغزالي ٢١١/١، البحر المحيط ٥٢٤/٣.

^(١٤٨) انظر: المستصفى ١٤٧/١، الإحكام للآمدي ٢٩٥/١.

^(١٤٩) انظر: شرح العوض ١١٤/١، البحر المحيط ٤٣٢/٦.

تعتمد على السماع المحسوس وليس على الرأي، وفي المحسوس يكون الأكثر أولى^(١٥٠).

وأجيب عن هذه المناقشات بما يلي:

بأن الأكثرية أولى وأقرب إلى الحق من الأقلية في الغالب، فيكون رأيهم أولى؛ لأنه أكثر صواباً من الفرد في الغالب، فيؤخذ بالغالب في مقابلة النادر^(١٥١).

القول الراجح: بنظرة فاحصة وبعقل متيقظ فيما مضى يتبين لنا أن الرأي الراجح - حسب معيار الترجيح المتعارف عليه أصولياً - هو القول الثالث والذي ذهب أصحابه إلى أن الاجتهاد الجماعي حجة ظنية ظناً راجحاً يجعل اتباعه أولى من الاجتهاد الفردي، هو القول الراجح لاسيما إذا صدر بتنظيم الاجتهاد الجماعي قرار من ولي أمر المسلمين فتكون قرارات المجامع الفقهية الاجتهادية ملزمة للعامة فيما يبني على المصالح من باب أن طاعة ولي الأمر واجبة، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(١٥٢)، أما إذا كان الاجتهاد الجماعي اجتهاداً غير منظم، ولم يصدر به قرار من ولي الأمر فيجوز للآخرين أن يجتهدوا بخلافه، ولكن يكون اتباعه أولى في هذه الحالة من اتباع الاجتهادات الفردية، وبناء على ذلك يتبين لنا أن الاجتهاد الجماعي ليس إجماعاً قاطعاً؛ لعدم وجود الاتفاق التام بين المجتهدين، وليس حجة قاطعة بناء على أن قول الأكثر ليس إجماعاً^(١٥٣).

^(١٥٠) انظر: الإحكام للآمدي ١/٢٩٥، ٢٩٧.

^(١٥١) انظر: الإحكام للآمدي ١/٢٩٥، ٢٩٧.

^(١٥٢) جزء الآية ٥٩ من سورة النساء.

^(١٥٣) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ١/٢٣٤، الإحكام للآمدي ١/٢٩٤، المدخل إلى مذهب الإمام

أحمد بن حنبل لابن بدران ص ٢٨١

المبحث السابع

الاجتهاد الجماعي في المستجدات

معلوم أن الله -عز وجل- أكمل دينه لعباده المؤمنين فقال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(١٥٤)، فقد أكمل دينه من حيث قواعده الكلية، ومبادئه العامة التي يقوم عليها، ويحتاج إليها الناس في كل زمان ومكان، أما الجزئيات فبعضها قد تضمنته نصوص الكتاب والسنة، وبعضها تُرك للاجتهاد على ضوء نصوص الكتاب والسنة؛ لأن الجزئيات التي تتولد عن الحوادث المستجدة لا تنتهي، بينما النصوص تنتهي، ولو ألزم الناس في كل قضية جزئية أن يحكمها نص لوقع الناس في حرج، وأيضاً فإن القضايا قد تتغير صورها وملابساتها وأنواعها من زمن إلى آخر، فلو وضعت لها نصوص تشريعية فسيُقيّد ذلك من حركة الأمة ويُجمّدها، ولكن ما عمله الشارع، هو أن جعل لما يستجد في حياة الناس، وما هو قابل للتغير قواعد كلية، ومبادئ عامة يعود الناس إليها؛ ليجدوا فيها الحكم عن طريق الاجتهاد بالقياس أو غيره من مسالك الاجتهاد بالرأي، كالاستحسان، والمصلحة المرسلة، والعرف، وسد الذرائع وغيرها.

يقول الإمام الشاطبي^(١٥٥): "قلم يبق للدين قاعدة يحتاج إليها في الضروريات والحاجيات أو التكميليات، إلا وقد بينت غاية البيان، نعم يبقى تنزيل الجزئيات على تلك الكليات موكولا إلى نظر المجتهد، فإن قاعدة الاجتهاد أيضا ثابتة في الكتاب والسنة، فلا بد من إعمالها. ولا يسع تركها، وإذا ثبتت في الشريعة أشعرت بأن ثم مجالا للاجتهاد، ولا يوجد ذلك إلا فيما لا نص فيه، ولو كان المراد بالآية الكمال بحسب تحصيل الجزئيات بالفعل، فالجزئيات لا نهاية لها، فلا تنحصر بمرسوم، وقد

^(١٥٤) جزء الآية ٣ من سورة المائدة.

^(١٥٥) هو: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، من أئمة المالكية، أصولي فقيه لغوي مفسر، من مؤلفاته: الموافقات في أصول الأحكام وغيرها توفي سنة ٧٩٠هـ، (انظر: الأعلام ٧٥/١).

نص العلماء على هذا المعنى، فإنما المراد من الكمال الوارد في الآية ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ بحسب ما يحتاج إليه من القواعد الكلية التي يجري عليها ما لا نهاية له من النوازل^(١٥٦).

وإذا كان الاجتهاد للمستجدات أمراً ضرورياً في حياة أسلافنا، فهو أكثر ضرورة في حياتنا اليوم، وذلك لأن أوضاع الحياة قد تغيرت عما كان عليه الماضي تغيراً كبيراً، وتطورت تطوراً مذهلاً خاصة فيما يتعلق بالمعاملات، ونتج عن ذلك ظهور قضايا جديدة لم تكن من قبل، ونشأت علاقات جديدة لم تكن من قبل، وكل يوم والمستجدات تتوالى، مما يوجب مواجهتها باجتهدات يُبين فيها حكم الله حتى يكون المسلم على بينة من أمره فيما يدع وفيما يذر، اتباعاً لشرع الله تعالى وامتنالاً لأمره. وإذا كانت المستجدات اليوم كثيرة، فإنها أيضاً ذات تعقيدات وملابسات وتداخلات بعلوم ومعارف أخرى مما جعل الاجتهاد فيها يحتاج إلى أمرين:

الأمر الأول: أن يتوفر في أهل النظر والاجتهاد في تلك المستجدات سعة علم في التشريع الإسلامي، والمعارف الإنسانية الأخرى، حتى يكون الاجتهاد في تلك القضايا متكاملًا وناضجًا ومستوعبًا كل جوانب القضية المجتهد فيها، ويكون حكمه عليها صحيحاً، وهذا القدر الكبير من العلوم والمعارف لا يمكن توفره في عصرنا في عالم واحد، وإنما يحتاج إلى عدد من العلماء ليكمل بعضهم بعضاً.

فالعالم المجتهد في العلوم الشرعية يكمله عالم متخصص متبحر في العلوم الإنسانية، وحتى لو افترضنا أن رجلاً لديه إلمام بكل العلوم فإن تعرضه للخطأ أكثر احتمالاً من تعرض الجميع الكثير، لذلك فالاجتهاد الجماعي يكون أكثر إصابة للحق، وأقل خطأ من الاجتهاد الفردي.

وكذلك نجد الاجتهاد الجماعي أمراً ضرورياً لا بد منه فيما يتعلق بالشركات وأنواعها، وأنظمة التأمين وأنواعها، والسياسات الشرعية في المستجدات والقواعد الأساسية للحكم الإسلامي المعاصر، والقوانين الإدارية والعلاقات الاقتصادية داخل

(١٥٦) انظر: الاعتصام لأبي إسحق الشاطبي ٣٠٥/٢.

العالم الإسلامي وخارجه، وما جدَّ في المجتمعات المتطورة من قضايا جديدة، مثل وسائل العلاج المتقدمة، وأجهزة الإنعاش، وأطفال الأنابيب، وبنوك الحليب، والبنوك المنوية، وأيضاً الكثير من القضايا، والأحكام المدنية والتجارية وقوانين البحار والعمل. وهكذا نجد أن ميادين الاجتهاد الجماعي في المستجدات متعددة وتتنوع لتشمل الكثير من القضايا الاقتصادية والطبية والعلمية والأخلاقية والمدنية والحربية والسياسية، وكل ما له صلة بالحياة اليومية.

هذه الأمور منفردة ومجتمعة، مبسطة ومعقدة، متشابهة ومتباينة، تتمثل فيها حياة المسلم العملية اليومية، ولا بد للبحث فيها ودراستها دراسة علمية مفيدة من تصور صحيح، واستبقاء كامل لكافة جوانبها الواقعية والعلمية أولاً، ثم الشرعية ثانياً، ولن يتم ذلك على الوجه الأكمل إلا عبر الاجتهاد الجماعي^(١٥٧).

ومن هنا فقد دعا إلى ضرورة إحياء الاجتهاد الجماعي في المستجدات جماعة من العلماء المعاصرين، نورد بعضاً من كلامهم كنماذج لدعوتهم.

يقول أحد المعاصرين: "فالاجتهاد فرض كفاية على الأمة، بمقدار حاجة أقطارها وأحوالها، وقد أثمت الأمة بالتفريط فيه مع الاستطاعة ومكنة الأسباب والآلات..... وإن أقل ما يجب على العلماء في هذا العصر أن يبدأوا به من هذا الغرض العلمي، أن يسعوا إلى جمع مجمع علمي يحضره أكبر العلماء بالعلوم الشرعية من كل قطر إسلامي على اختلاف مذاهب المسلمين في الأقطار، وييسطوا بينهم حاجات الأمة، ويصدروا فيها عن وفاق فيما يتعين عمل الأمة عليه، ويُعلموا أقطار الإسلام بمقرراتهم، فلا أحسب أحداً ينصرف عن اتباعهم"^(١٥٨).

ويقول البعض الآخر: "ينبغي في القضايا الجديدة أن تنتقل من الاجتهاد الفردي إلى الاجتهاد الجماعي، الذي يتشاور فيه أهل العلم في القضايا المطروحة، وخصوصاً

^(١٥٧) انظر: الاجتهاد الجماعي د. عبد المجيد الشرفي ص ١٠٨، ١١٠، منهج البحث في الفقه الإسلامي خصائصه ونقائصه د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان ص ٩٨، ٩٩.
^(١٥٨) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية للشيخ محمد الطاهر بن عاشور ص ٤٠٨، ٤٠٩.

فيما يكون له طابع العموم، ويهم جمهور الناس، فرأى الجماعة أقرب إلى الصواب من رأي الفرد^(١٥٩).

ويقول البعض أيضاً: "إن ما جد في عصرنا الحاضر يحتاج إلى تخصصات علمية مختلفة، كي يدرس دراسة علمية وافية، ومن ثم كان الاجتهاد الجماعي الذي يهتم فيه إلى جانب الفقهاء كل العلماء الذين لتخصصاتهم علاقة وثيقة بالمشكلات المطروحة، أمثل وسيلة لدراسة هذه المشكلات دراسة علمية تنتهي إلى نتيجة علمية"^(١٦٠).

الأمر الثاني: إن من الأمور المهمة التي يجب أن تراعى تحقيقاً لأهمية الاجتهاد الجماعي عند النظر في المستجدات إنشاء المجامع الفقهية التي تضم الكثير من العلماء المجتهدين، ومعهم فريق من الباحثين المتخصصين والمفكرين المبدعين في شتى العلوم والمعارف الإنسانية، بحسب ما تتطلبه القضية المنظورة للاجتهاد، ليقوموا بمهمتهم الاجتهادية على أكمل وجه وأتمه، ويتوصلوا من خلاله إلى أحكام لتلك المستجدات، ولكي تحقق هذا المجامع ثمارها وتكون نافعة في مصلحة الأمة وعاملاً مهماً لتأكيد أحكام الشريعة وشمولها، فإن عليها أن تراعى عند إنشائها وتكوينها الأهداف العلمية والعملية لتسعى في تحقيقها وإيجادها، ومن هذه الأهداف:

- ١- جمع كلمة الأمة الإسلامية، وذلك من خلال تدبير أحوالها ودراسة أوضاعها، وفحص قضاياها، وإيجاد الحلول المناسبة لها عن طريق الاجتهاد الجماعي، وبذلك يكون المجمع نواة لوحدة الأمة، ومنازة لتوجيهها والمؤلفة بين أبنائها، وتوحيد نظمها التشريعية بجعل مقررات المجمع تشريعات لكافة الشعوب الإسلامية.
- ٢- بيان حكم الله -ﷻ- في القضايا المستجدة، التي لم يسبق بحثها من قبل الفقهاء السابقين، وكذا بيان الراجح من الأقوال المختلفة في المسائل التي بحثها السابقون وكثر

(١٥٩) انظر: الاجتهاد في الشريعة الإسلامية د. يوسف القرضاوي ص ١٨٢.

(١٦٠) انظر: الاجتهاد والتقليد في الشريعة الإسلامية للشيخ محمد النسوقي ص ٣٣.

خلافهم فيها، وتحتاج الأمة إلى اختيار أرجح تلك الأقوال، وأكثرها تحقيقاً لمصلحة الأمة ليكون ذلك قانوناً يلتزم به الجميع.

٣- إثراء الفقه الإسلامي بالاجتهادات الجماعية، التي تكون علاجاً لمشكلات الأمة في شتى جوانب حياتها الإنسانية، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، تحقيقاً لمصلحة الأمة، ومواكبة لتطورها، مع الالتزام بمقررات الشرع وضوابط الشريعة^(١٦١).

وقد ذكر العلماء الذين كتبوا عن تنظيم الاجتهاد الجماعي من خلال فكرة المجامع الفقهية بعض الاقتراحات حول المجمع الفقهي المنشود، والتي يمكن ذكرها من خلال الضوابط الآتية:

١- أن يتكون المجمع من أغلب المجتهدين في العالم الإسلامي، ممن جمعوا بين العلم الشرعي والاستنارة الزمنية، وصلاح السيرة والتقوى ويضم إلى هؤلاء علماء موثوقين في دينهم من مختلف الاختصاصات العلمية المختلفة في شئون الاقتصاد والاجتماع والقانون والطب ونحو ذلك؛ ليكونوا بمثابة خبراء يعتمد الفقهاء رأيهم في الاختصاصات العلمية.

٢- أن يكون المجمع عالمي التكوين، وذلك بأن يضم من كل قطر إسلامي أشهر فقهاء الراسخين في العلم المتمكنين من الاجتهاد.

٣- أن يرشح الشخص لعضوية المجمع على أساس فقهه وورعه، وليس على أساس منصبه الرسمي، أو ولائه لحكومة، أو نظام سياسي، وإنما يقتصر على من يشهد له أهل العلم بالفقه والاستقامة وتلقي الناس.

(١٦١) انظر: الاجتهاد الجماعي د. عبد المجيد الشرفي ص ١٢٦، ١٢٧، الاجتهاد الجماعي د. شعبان إسماعيل ص ١٣٧، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية د. يوسف القرضاوي ص ١٣٤-١٣٨، الاجتهاد للتجديد سبيل الوراثة الحضارية د. عمر حسنة ص ٣٧، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية د. عبد الكريم زيدان ص ١٦٧.

- ٤- أن تتحقق في العضو أهلية الاجتهاد، ويمكن معرفة ذلك بطرق معينة يقرها المجمع، وله بعد ذلك أن يتحرى ويحتاط في الترشيح والاختيار .
- ٥- أن يضع المجمع نظاماً تأسيسياً يوضح الأسس العامة لتكوينه كما يضع لائحة تفصيلية لإدارته وتسييره، ويضع له في كل فترة خطة وبرنامجاً يحدد فيه ما سيقوم به من أعمال في أثناء تلك الفترة، ووسائله لتحقيق أهدافه من خلال لجان للعمل ومراكز للبحث تكون مهمتها تيسير الاستنباط والوصول إلى الأحكام الشرعية بيسر وسهولة.
- ٦- أن يتفرغ عدد كافٍ من أعضاء المجمع لمواصلة أبحاثهم واجتهاداتهم تفرغاً كاملاً، ويكون لبقية الأعضاء اجتماعات دورية بحسب ما يقتضيه العمل، ويكون للمجمع اجتماعات منتظمة بحسب ما يراه الأعضاء وما يتطلبه العمل لمناقشة المستجدات ومواكبة التطورات.
- ٧- أن يتفق أعضاء المجمع على تحديد معالم المنهجية التي سيسيرون عليها في اجتهاداتهم واستنباطاتهم الفقهية، ويلتزموا بها، مهتدين بذلك بأصول التشريع ومناهج السلف، وأن لا يتقيدوا بمذهب معين، وإنما يقدموا الراجح على غيره، أيأ كان مذهب قائله، وأن يستعينوا بأهل الاختصاص في القضايا ذات الطابع الفني.
- ٨- أن يُتخذ القرار في المجمع بإجماع أعضائه، وعند اختلافهم يؤخذ برأي الأكثرية من المجتهدين، فإنه أقرب إلى الصواب، أما أعضاء المجمع من الخبراء والباحثين غير المجتهدين، فيقتصر دورهم على تكييف الوقائع وتبيينها للمجتهدين، ولا علاقة لهم بالنظر أو التصويت على الأحكام الشرعية.
- ٩- أن يأمر ولي الأمر بتنفيذ مقررات الاجتهاد الجماعي في المسائل الاجتماعية العامة حتى يكون لتلك المقررات صفة الإلزام، فمن المعلوم في التشريع الإسلامي أن

حكم الحاكم يرفع الخلاف^(١٦٢)، وكذا لو صدر بتنظيم المجمع قرار ولي الأمر، فإنه يجعل مقررات المجمع واجبة التطبيق.

١٠- أن تتحول بحوث المجمع ودراساته إلى مقررات قانونية يسهل الاستفادة منها في مجال التقنيين والتطبيق بشكل موحد، ويتم الإعلان عن هذه الأحكام في جميع وسائل الإعلام المختلفة، ثم تطبع في كتب وتوزع على بلدان العالم الإسلامي.

١١- ألا يكون المجمع مظهر تقليدي أجوف فارغ المحتوى، ليس له أثر في إمداد الأمة بالأحكام اللازمة لقضاياها، أو أن تكون اجتماعاته مجرد لقاءات دورية باهتة تستهدف التظاهر بالعمل، وتكرار مجموعة من المقررات الفارغة، بل يجب أن يكون المجمع منارة لإيقاظ الأمة وعلاج مشاكلها.

وقد أثمرت هذه الدعوات المخلصة لبعض العلماء والمفكرين، والاهتمام الرسمي لبعض الهيئات في الدول الإسلامية، فجعلت فكرة إنشاء المجمع الفقهي حقيقة موجودة على أرض الواقع، ومن هذه الجامعات:

مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة، والذي أنشئ سنة ١٩٦٩م، والمجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، والذي أنشئ سنة ١٣٩٣هـ، ومجمع الفقه الإسلامي بجدة، والذي أنشئ سنة ١٩٨١م، وهذه الجامعات وغيرها من دور الإفتاء والمجالس العلمية والموسوعات الفقهية مثل: موسوعة الفقه الإسلامي السورية سنة ١٩٥٦م، وموسوعة جمال عبد الناصر سنة ١٩٦١م، والموسوعة الفقهية الكويتية سنة ١٩٨٠، تسعى لتحقيق الاجتهاد الجماعي من أجل الوصول إلى حلول وأحكام للمستجدات التي تقع للمسلمين اليوم^(١٦٣).

(١٦٢) انظر: المنثور في القواعد للزركشي ٦٩/٢.

(١٦٣) انظر: الاجتهاد الجماعي د. عبد المجيد الشرفي ص ١٢٦ وما بعدها، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية د. يوسف القرضاوي ص ١٨٣، الاجتهاد الجماعي د. شعبان إسماعيل ص ١٣٧،

الخاتمة

الحمد لله الذي منّ علينا بفضله من الانتهاء من هذا البحث، فإن أصبت فمن فضل الله ومننه، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، أسأل الله تعالى أن يلهمني الصواب مع الإخلاص في القول والعمل، ومن أهم ثمار هذا البحث ما يلي:

١- إن الاجتهاد في الإسلام أقوى دليل على أن ديننا الحنيف هو الدين الشامل الخالد الوحيد الذي يساير ركب الحضارة الإنسانية عبر العصور والأجيال، ويرحب بكل التغيرات الطارئة والمشاكل الناجمة من تجدد الظروف والمصالح، على اختلاف المجتمعات الإنسانية في مشارق الأرض ومغاربها، ويعرض لها حلولاً مناسبة في ضوء الأحكام الكلية والأصول الثابتة من الكتاب والسنة.

٢- التأكيد على أن الأحكام الثابتة بالنصوص القطعية لا مساغ للاجتهاد فيها، ولا مرأ في ثباتها تحت أي ظرف من الظروف.

٣- على المجتهد بذل وسعه العلمي المنهجي للموائمة بين النصوص الشرعية والواقع المعاصر للأمة، وأن تحصيله واجب بالنسبة للأمة، وهو من فروض الكفايات التي يترتب على وجودها قيام مصالحها العامة.

٤- إن الاجتهاد هو الذي يُعطي الشريعة خصوبتها وراثتها ويمكنها من قيادة زمام الحياة إلى ما يحب الله ويرضى، دون تفريط في حدود الله، ولا تضييع لحقوق الإنسان، وذلك إذا كان اجتهاداً صحيحاً مستوفياً لشروطه صادراً من أهله في محله.

٥- الاجتهاد الجماعي تتحقق به فوائد كثيرة:

منها: إحياء سنة النبي -ﷺ- في التشاور والاجتهاد الجماعي.

الاجتهاد في الإسلام د. نادية شريف العمري ص ٢٦٥ وما بعدها، إعداد الممارسين للاجتهاد الجماعي د. محمد كمال إمام ص ١٠٨-١١٢، الاجتهاد الجماعي في العصر الحاضر د. العبد خليل ص ٢٣٢-٢٣٥.

ومنها: القرب من إصابة الحق.

ومنها: الإحاطة بالمسألة الشرعية قدر الإمكان بالنظر إليها من جميع جوانبها المتعددة.

ومنها: تضييق دائرة الخلاف بين أهل العلم.

ومنها: الاطلاع على دليل المخالف ليعذر بعضهم بعضا في الخلاف السائغ.

ومنها: حفظ هيبة العلم وأهله.

ومنها ثقة ولاية الأمور بما يقرره العلماء حال اجتماعهم.

٦- الجمع بين الاجتهاد الفردي والجماعي ولزومهما معاً؛ لأننا لا يمكن الاستغناء عن الاجتهادات الفردية للعلماء، وهي تمثل روافد قوية للاجتهاد الجماعي الممثل في المجامع الفقهية، والندوات العالمية ينبغي في القضايا الجديدة أن تنتقل من الاجتهاد الفردي إلى الاجتهاد الجماعي الذي يتشاور فيه أهل العلم في القضايا المطروحة، وخصوصاً فيما يكون له طابع العموم، وهذا الاجتهاد الجماعي المنشود يتمثل في صورة مجمع علمي إسلامي عالمي يضم الكفايات العليا من فقهاء المسلمين في العالم دون نظر إلى إقليمية، أو مذهبية، ويصدر أحكامه بعد دراسة وفحص، بشجاعة وحرية، بعيداً عن ضغط الحكومات، وضغط العوام، وإذا اتفق علماء هذا المجمع على رأي في مسألة من المسائل الاجتهادية، اعتبر هذا إجماعاً من مجتهدي العصر، له حجبه والزامه في الفتوى والتشريع، وكان عمر -عليه السلام- إذا لم يجد في القضية كتاباً ولا سنة ولا قضاء من أبي بكر -عليه السلام- دعا رؤوس المسلمين وعلماءهم، فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به.

٧- إن مهمة الاجتهاد ليست مهمة أيّ كان، وليست حقاً مشاعاً كما يدّعي بعضهم، وإنما هي أمر جماعة من العلماء المختصين الأتقياء الورعين الحافظين لحدود الله الأمانة على شرعه.

- ٨- الإجماع حجة شرعية يجب العمل بموجبه، والاجتهاد الجماعي دون ذلك ما لم يلزم بنتيجته ولي الأمر، أو تلزم به الجهة التي يتبع لها الاجتهاد الجماعي من هيئة، أو لجنة حسب نظامها.
- ٩- وأخيراً أقول: باب الاجتهاد مفتوح في كل زمان ومكان ولا صحة لدعوى غلق باب الاجتهاد في أي عصر، فليس لأحد أن يمنع فضل الله على عباده.
- وأختم بكلمة قالها ابن القيم - رحمه الله تعالى- وهي: "وَجَزَى اللهُ مَنْ أَعَانَ الْإِسْلَامَ وَلَوْ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ"^(١٦٤).

التوصيات:

الأول: قيام المصارف الإسلامية بتكوين هيئات شرعية لترسم الطريقة الشرعية للمعاملات المصرفية.

الثاني: تقرير مادة الاجتهاد الجماعي في الدراسات العليا في الجامعات، وخصوصاً في التخصصات الفقهية، لما لتطبيقه من أثر كبير في التنمية الإسلامية.

الثالث: تزويد المكتبة الأصولية لهذه الدراسة المتخصصة.

وبعد..... فهذا جهدي وهو جهد المقل، وقد حاولت قدر استطاعتي جمع شتات الموضوع واستجلاء أحكامه، وبيان أهميته مستعيناً في ذلك بالجهد المشكور الذي بذله من سبقني من الباحثين، فما كان من صواب فبمحض فضل الله ورحمته، وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان، وحسبي أنني قد اجتهدت قدر وسعي، وللمجتهد أجران إن أصاب، وأجر إن أخطأ، فعسى ألا أحرم أحد الاثنين، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلّى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

^(١٦٤) انظر: إعلام الموقعين ٤/٢٧٦.

المراجع

أولاً- القرآن الكريم: تنزيل من رب العالمين.

ثانياً- كتب التفسير:

- أحكام القرآن: لأحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي المتوفى سنة ٣٧٠هـ، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت سنة، ١٤٠٥هـ.
- تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤هـ، مكتبة المنار، سنة ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- جامع البيان في تأويل القرآن: وهو تفسير الطبري أبي جعفر محمد بن جرير المتوفى سنة ٣١٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ.
- الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي المتوفى سنة ٦٧٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: لمحمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠هـ، دار الفكر.

ثالثاً- كتب الحديث:

- سنن أبي داود السجستاني: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥هـ، طبعة دار الحديث، ١٩٦٩م.
- سنن الترمذي (جامع الترمذي) لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي المتوفى سنة ٢٧٩هـ، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ.
- السنن الكبرى للإمام: أبي بكر أحمد بن علي البيهقي، المتوفى سنة ٤٥٨هـ، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧هـ، مكتبة المعارف، بيروت.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة، بيروت.
 - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: علاء الدين علي بن حسام الدين الهندي المتوفى سنة ٩٧٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
 - مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١هـ، طبعة دار الحديث، القاهرة.
 - المصنف: لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المكتب الإسلامي، بيروت.
 - الموطأ: للإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني المتوفى سنة ١٧٩هـ، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، سنة ١٤٢٥هـ.
 - نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار: لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- رابعاً - كتب أصول الفقه:**
- الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥هـ، تأليف علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٥٦هـ، وولده تاج الدين السبكي المتوفى سنة ٧٧١هـ، مكتبة الباز، دار الكتب العلمية، بيروت.
 - الإحكام في أصول الأحكام: لسيف الدين أبي الحسن الآمدي المتوفى سنة ٦٣١هـ، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.
 - الإحكام في أصول الأحكام: لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري المتوفى سنة ٤٥٦هـ، دار الكتب العلمية بيروت.
 - إرشاد الفحول: لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠هـ، دار المعرفة، بيروت.

- أصول البزدوي: لأبي الحسن علي بن محمد البزدوي، وبهامشه كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري، دار الكتاب العربي، بيروت.
- أصول السرخسي: لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي المتوفى سنة ٤٩٠هـ، دار الكتاب العربي، مكتبة ابن تيمية.
- أصول الفقه: لمحمد الخصري بك، دار القلم، بيروت.
- أصول الفقه: لمحمد أبو النور زهير، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- أصول الفقه: د. وهبة الزحيلي، دار الفكر.
- أصول مذهب أحمد: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة.
- الاعتصام: لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- البحر المحيط في أصول الفقه: لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي المتوفى سنة ٧٩٤هـ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت.
- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب: لشمس الدين أبو التثاء محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني المتوفى سنة ٧٤٩هـ، مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي.
- تقريب الوصول إلى علم الأصول: لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبلي الغرناطي المالكي المتوفى سنة ٧٤١هـ، دار الأقصى سنة ١٤١٠هـ.
- التقرير والتحبير: شرح ابن أمير الحاج المتوفى سنة ٨٧٩هـ على تحرير الكمال بن الهمام المتوفى سنة ٨٦١هـ في علم الأصول الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تيسير التحرير: شرح محمد أمين المعروف بأمير بادشاه الحسيني الحنفي على كتاب التحرير في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت.

- جمع الجوامع: لتاج الدين عبد الوهاب ابن السبكي، مع حاشية العطار دار الكتب العلمية، ومع حاشية البناني، دار الفكر .
- روضة الناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠هـ، مكتبة الرشد بالرياض.
- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير: لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوح الحنبلي المعروف بابن النجار المتوفى سنة ٩٧٢هـ، مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.
- شرح تنقيح الفصول: لشهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي المتوفى سنة ٦٨٤هـ، مكتبة الكليات الأزهرية.
- الفصول في الأصول: لأحمد بن علي الرازي الجصاص المتوفى سنة ٣٧٠هـ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت.
- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البيهقي: لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري المتوفى سنة ٧٣٠هـ، دار الكتاب العربي.
- المحصول في علم أصول الفقه: لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي المتوفى سنة ٦٠٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل: لعبد القادر بن بدران الدمشقي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- مسلم الثبوت: لمحب الدين بن عبد الشكور، المطبوع مع شرحه فواتح الرحموت والمستصفي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المستصفي من علم الأصول: لأبي حامد محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ دار الكتب العلمية، بيروت.

- منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل: لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
 - مختصر المنتهى لابن الحاجب (مع شرح العضد)، المطبعة الأميرية بولاق.
 - منهاج الأصول: لناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥هـ، المطبوع مع نهاية السؤل لجمال الدين الإسنوي المتوفى سنة ٧٧٢هـ، عالم الكتب.
 - نفائس الأصول في شرح المحصول: لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس المشهور بالقرافي المتوفى سنة ٦٨٤هـ، مكتبة نزار الباز.
 - نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول: لجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي المتوفى سنة ٧٧٢هـ، عالم الكتب.
 - نهاية الوصول في دراية الأصول: لصفي الدين بن عبد الرحيم الأرموي الهندي المتوفى سنة ٧١٥هـ، المكتبة التجارية بمكة المكرمة.
- خامساً- كتب اللغة العربية:**
- أساس البلاغة: لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الفكر، ١٤١٥هـ.
 - القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار الجيل، بيروت.
 - لسان العرب: لأبي الفضل محمد بن مكرم الإفريقي جمال الدين بن منظور المتوفى سنة ٧١١هـ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر.
 - المصباح المنير: لأحمد بن محمد بن علي الفيومي المتوفى سنة ٧٧٠هـ، المكتبة العامة بيروت.
 - معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس المتوفى سنة ٣٩٥هـ، طبعة دار الفكر.
 - المعجم الوجيز (مجمع اللغة العربية) طبعة وزارة التربية والتعليم.

- المفردات في غريب القرآن: لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني المتوفى سنة ٥٠٢هـ، دار المعرفة بيروت.
- تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الملقب بمرتضى الزبيدي المتوفى سنة ١٢٠٥هـ، دار الهداية.
- مختار الصحاح: لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، طبعة نهضة مصر، مكتبة لبنان.

سادساً- كتب التراجم والتاريخ والسير:

- الأعلام: لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين.
- البداية والنهاية: لأبي الفداء الحافظ بن كثير المتوفى سنة ٧٧٤هـ، دار الفكر.
- تاريخ بغداد: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، دار الكتب العلمية بيروت.
- تذكرة الحفاظ: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، طبعة دار إحياء التراث العربي.
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية: لمحي الدين أبي محمد القرشي الحنفي المتوفى سنة ٧٧٥هـ، مؤسسة الرسالة هجر.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: لشهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، مؤسسة الرسالة.
- سير أعلام النبلاء: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة ١٣٧٤هـ، مؤسسة الرسالة.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار الفكر.

- طبقات الشافعية الكبرى: لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي المتوفى سنة ٧٧١هـ، دار إحياء الكتب العربية.
 - الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد الهاشمي البصري المعروف بابن سعد، دار الكتب العلمية بيروت.
 - الفتح المبين في طبقات الأصوليين: لعبد الله مصطفى المراغي، ملتزم الطبع والنشر عبد الحميد أحمد حنفي.
 - معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة بيروت.
 - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن خلكان، دار صادر بيروت.
- سابعاً - كتب وعلوم متنوعة:**
- الاجتهاد ضوابطه وأحكامه: د. جلال الدين عبد الرحمن، دار الطباعة الحديثة، القاهرة.
 - الاجتهاد في الشريعة الإسلامية مع نظرات تحليلية في الاجتهاد المعاصر: د. يوسف القرضاوي، دار القلم بالكويت.
 - الاجتهاد فيما لا نص فيه: د. الطيب خضري السيد، مكتبة الحرمين بالرياض.
 - الاجتهاد والتقليد في الإسلام: لطف جابر العلواني، دار الأنصار بالقاهرة.
 - الاجتهاد والتقليد في الشريعة الإسلامية: لمحمد الدسوقي، دار الثقافة الدوحة.
 - الاجتهاد الجماعي المنشود في ضوء الواقع المعاصر: د. قطب سانو مصطفى، دار التجديد - ماليزيا.
 - الاجتهاد الجماعي وأهميته في العصر الحديث: د. العبد خليل، ضمن مجلة دراسات الصادرة عن جامعة الأردن.
 - الاجتهاد الجماعي ودور المجامع الفقهية في تطبيقه: د. شعبان إسماعيل، مكتبة العلم والإيمان القاهرة.

- الاجتهاد الجماعي: د. صالح بن عبد الله بن حميد، دار التحبير بالسعودية.
- الاجتهاد الجماعي: د. عبد المجيد الشرفي، مطبوع ضمن سلسلة كتب الأمة، عدد (٦٢) ذو القعدة ١٤١٨هـ.
- الاجتهاد في الإسلام: د. نادية شريف العمري، طبعة مؤسسة الرسالة بيروت.
- ٨٠- الاجتهاد للتجديد سبيل الوراثة الحضارية: عمر عبيد حسنة، طبعة المكتب الإسلامي.
- الاجتهاد في الشريعة: للشيخ علي الخفيف.
- الإسلام عقيدة وشريعة: للشيخ محمود شلتوت، طبعة مطبوعات الإدارة العامة للثقافة الإسلامية بالأزهر ١٣٧٩هـ.
- أصول الفقه الإسلامي: لذكريا البري، مكتبة نهضة الشرق - القاهرة.
- إعداد الممارسين للاجتهاد الجماعي: د. محمد كمال إمام، مجلة المسلم المعاصر، العدد (٨٣) جامعة كاليفورنيا عام ١٩٩٦م.
- إحياء الاجتهاد في الثقافة الإسلامية: د. عمر مختار القاضي، طبعة دار النهضة العربية.
- منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة: د. مسفر بن علي بن محمد القحطاني، طبعة دار ابن حزم.
- نظرية التقريب والتغليب وتطبيقها في العلوم الإسلامية: د. أحمد الريسوني، طبعة دار الكلمة.
- قراءة تحليلية في مصطلح الاجتهاد الجماعي المنشود: د. قطب مصطفى سانو.
- أضاء حول قضية الاجتهاد في الشريعة الإسلامية: د. السيد عبد اللطيف كساب، الأولى سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٨١هـ، المكتبة العصرية، بيروت.

- تبصير النجباء بحقيقة الاجتهاد والتقليد والتفريق والإفتاء: أ. د. محمد إبراهيم الحنفاوي، دار الحديث بالقاهرة.
- المبسوط: لشمس الأئمة السرخسي، دار الفكر.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨هـ، دار عالم الكتب بالرياض.
- مصادر التشريع فيما لا نص فيه: لعبد الوهاب خلاف، دار الكتاب العربي بمصر سنة ١٩٥٤م.
- المنثور في القواعد: للزركشي بدر الدين محمد بن بهادر الشافعي المتوفى سنة ٧٩٤هـ، دار الكويت للصحافة، المطابع التجارية.
- منهج البحث في الفقه الإسلامي خصائصه ونقائصه: د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، طبعة المكتبة المكية دار ابن حزم.
- مقاصد الشريعة الإسلامية: للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، طبعة دار النفائس، الثانية ١٤٢١هـ.
- الملل والنحل: للشيخ محمد بن عبد الكريم الشهرستاني المتوفى سنة ٥٤٨هـ، طبعة مؤسسة الحلبي.
- المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية: د. عبد الكريم زيدان، طبعة مؤسسة الرسالة بيروت.
- الشورى في الإسلام تناصح وتعاون: د. محمود محمد بابلي، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت.
- الشورى وأثرها في الديمقراطية: د. عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، طبعة المكتبة العصرية، بيروت.
- فقه الشورى والاستشارة: د. توفيق الشاوي، طبعة دار الوفاء، المنصورة.